الجزء الخاص لما تدعيه الإمامية من النص

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَزُّ والقَصّ
لِمَا تَدَّعِيهِ الإِمَامِيَّةُ مِنَ النَّصّ

(مع الإمامية حول حديث الاثني عشر وبيان جرح رواة أسانيده عند الإمامية وغيرهم، وبيان نظرتهم إلى الزيدية)

جمعه الفقير إلى عفو الملك القدير

إبراهيم يحيى عبد الله الدرسي الحمزي وفقه الله

منشورات مركز الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام

الطبعة الثانية

١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

تم الصف والإخراج بمركز الإمام المنصور بالله عليه السلام

الحمزات - صعدة - اليمن

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أبان طرق الحق للسالكين، ونصب عليها أدلة للمسترشدين، **{لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ}**(الأنفال/٤٢).

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الواحد الأحد الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤاً أحد.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله الأطهار.

وبعد: فإن هذا الزمان قد اشتدت فيه المحن، وتأججت فيه نيران الفتن، وأقيمت البدع وتركت السنن، وكثرت فيه المذاهب المختلفة، والأقوال المتعارضة غير المؤتلفة.

ولما كانت فتنة الإمامية قد انتشرت في البلاد، وكادت أن تطبق الأغوار والأنجاد، ودخلت في أوساط الناس، وكثر بسببها الالتباس، وكاد أن يهلك فيها الكثير، ويكون صريعَها الجمُّ الغفير، لأن دعوتهم إلى التشيع منتسبة، وإلى أهل البيت الطاهر متقربة، وكل دعوة جعلت شعارها حب الآل، يكثر انتشارها وقبولها.

أحببت أن أبين عوارها، وأكشف ستارها، وأوضح بوارها في مختصر مفيد، يسهل تناول ألفاظه، فيكون لمن أراد الحذر ناصحاً ونذيراً.

وليس هو بفكرة جديدة ابتكرتها لم يسبقني إليها غيري، بل قد ألف الأئمة الهداة، والعلماء الأعلام مؤلفات كثيرة في الرد عليهم، ولكنها تقاصرت الهمم عن البحث والإطلاع، واتكل الكثير على المختصرات البسيطة.

وقد جعلت هذا المختصر خاصاً بالبحث حول النص الذي تدعيه الإمامية، ونقد الروايات التي يتعلقون بها نقد علمياً حديثياً، بالتفتيش والتنقيب عن رجال تلك الأخبار، وبيان جرحهم عند الإمامية، وإذا كانت الإمامية تعرف علم الرجال، ولدى علمائها معرفة بالجرح والتعديل، فعليهم أولاً أن ينظروا في كتبهم ومؤلفاتهم ثم ينقحوها ويصححوها من الروايات الضعيفة التي لا صحة فيها، كيف تنتقد الإمامية أهل السنة بأنهم يعتمدون على الروايات الضعيفة، ويروون عن الرجال المجروحين، وتراهم يفتشون في كتب الجرح والتعديل عند أهل السنة لكي يردوا عليهم من كتبهم ومن كلام علمائهم.

ثم ترى الإمامية يهملون هذا الجانب فيما يروونه ولا يعولون عليه، وكأنهم يجعلون ويعتبرون ما بأيديهم من الروايات هي الحق وغيرها الباطل، وهذه دعوى، كلٌّ طائفة تنتصل لها وتجرها إليها، أو لم تعلم الإمامية بأن في أخبارها وكتبها الغث والسمين، والصحيح والضعيف، بل إني أعتقد بأنهم أضعف الفرق في الأخبار الصحيحة، وأقل الطوائف رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويكثرون الرواية والاحتجاج بأقوال أئمتهم التي يروونها، حتى أنك لو جادلت إمامياً واحتججت عليه بخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لاحتج عليك بقول إمام من أئمتهم الاثني عشر، ويعتقد بأن ما رواه عن ذلك الإمام – الذي هو معصوم عنده وعلى مذهبه – أصح مما رويته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويعتل على ذلك بأن ما يرويه أئمته هو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكأنه لم يطلع على ما في روايات علمائهم عن الأئمة من الإختلاف والتناقض والتضارب، وتحليل مسألة وتحريمها بعينها، وهذا ينزه أولئك الأئمة

العظماء، العلماء الأولياء عن تلك الأقوال، ويبين ضعف ما ترويه الإمامية عنهم، بل وافتراءهم عليهم.

ومع ذلك تراهم يحرمون الاجتهاد والعمل بالقياس، حتى وقعوا في الالتباس، والاختلاف والتناقض، وراموا التلفيق بين التعارض والتداحض، فلم يستطيعوا ولم يتمكنوا من ذلك عند من أنصف عقله، ولم يكابر لبه، وإني لأعجب من مذهب ينقضه نفسه بنفسه، يأسسون قواعد ينقضون بها بعضها البعض بدون نظر وتأمل فيما سيصير إليه أمرهم، وما سيؤول إليه مذهبهم، وهذا دليل على أنه مذهب مؤسس على حسب أهواء ومتطلبات السلاطين والملوك، وليس مأخوذاً عن القرآن والسنة الصحيحة المتواترة، وإليك شذرات تدل على ما سواها:

١- من قواعدهم تحريم الإجتهاد وأن كل حادثة قد ورد فيها نص متواتر، ثم ترى الإمام الواحد يختلف في آرائه ويخالف غيره من الإئمة، فهل هذا الاختلاف عن نسخ أو اجتهاد؟ أم ماذا؟.

فإن كان نسخاً، فالشريعة المحمدية لا تنسخ بعد انقطاع الوحي، لأن النسخ لا يكون إلا لمصلحة، والمصالح غيوب لا يعلمها إلا الله تعالى، والإمام بزعمهم إنما يروي عن رسول صلى الله عليه وآله وسلم، فأين الناسخ وأين المنسوخ من أخبار أئمتهم التي يروونها؟.

وإن كانت اجتهاداً فقد سدوا على أنفسهم ذلك الباب، الذي لو فتحوها كما فتحه أئمة الزيدية صلوات الله عليهم لنجو من الاختلاف.

فإن قالوا: اختلفت الرواية عن الإئمة للتقية، لأن الإمام كان يفتي رجلاً

بالتحليل مثلاً ثم يأتيه آخر يخافه فيفتيه بتحريم ما أحله سابقاً.

فهذا التقية تبطل ما يدعونه من أن الروايات التي يروونها عن أئمتهم هي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل هذا في حالة الأمن وهذا في حالة الخوف، ولأن ذلك يؤدي إلى أن لا يعلم أين هو الخبر الصحيح من الذي هو للتقية؟.

ويؤدي إلى أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم مُلَبِّساً ومعمياً على أمته بهذه الأحكام المتناقضة.

وغير ذلك من اللوازم الخطيرة التي تلزم على هذه القواعد التي أصلوها وأسسوها.

ولقد رام بعض علمائهم التلفيق بين ذلك فلم يوفق وهو الطوسي في كتابيه: تهذيب الأحكام، والإستبصار.

ولو روينا بعض ذلك لطال الكتاب، وخرج إلى الإسهاب، وميلنا هو للاختصار، ومن أراد معرفة ذلك فعليه بكتاب الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام ((العقد الثمين في أحكام الأئمة الهادين)) ففيها ما يكفي ويشفي.

٢- اشتراطهم التواتر في قبول الأخبار، وأين التواتر من الروايات التي اعتمدت على الرواة المجروحين، ولم يروها سوى النفر اليسير، والعدد القليل، ومن تتبع علم ذلك يقيناً.

والكلام في إبطال مذاهب الإمامية والبحث عن عورات مذهبهم يحتاج إلى وقت طويل، ومجلدات ضخمة، وليس هدفنا في هذه الرسالة سوى البحث عن النص عند الإمامية في إمامة الاثني عشر.

الفصل الأول في النص

اعلم أن الإمامية بنت قولها وعقيدتها في الإمامة على القول بإمامة اثني عشر رجلاً من أهل البيت عليهم السلام، وادعت أن الإمامة فيهم بالنص الجلي المتواتر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على كل إمام باسمه واسم أبيه والنص على إمامته.

وادعت أن تسعة منهم من ولد الحسين عليه السلام ولا حظ لولد الحسن عليه السلام فيها.

ونحن نتفق معهم في إمامة أمير المؤمنين علي عليه السلام وابنيه الحسن و الحسين عليهما السلام أنها بالنص.

والكلام في هذا الفصل يدور حول أبحاث:

البحث الأول: النقاش العام حول النص.

البحث الثاني: النص عند الزيدية.

البحث الثالث: النص عند الإمامية.

البحث الرابع: النص عند أهل السنة.

البحث الأول

النقاش العام حول النص

اعلم أن النص الذي تدعيه الإمامية على إمامة الاثني عشر لا يخلو من أن يكون متواتراً أو آحادياً.

إن كان آحادياً فلا يجوز العمل به في مسائل الأصول، لأن المطلوب فيها العلم اليقيني الذي لا ينتفي عن النفس بشك ولا شبهة.

والخبر الآحادي ليس يوصل إلى هذه الرتبة، لأن غاية مدلوله إفادة الظن.

وإن كان متواتراً فنحن نطالبهم بإيراد وإثبات تواتره، لأن الخبر المتواتر هو ما نقله جماعة عن جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب مستندين إلى الحس.

وهذا الخبر لا يوجد فيه أي شروط أو أركان المتواتر، لأنه لم يرو عن جماعة في كل طبقة من طبقات الرواة.

وليس هذا الخبر معلوماً عند كافة المسلمين وجميع الطوائف والفرق بتعيين هؤلاء الاثني عشر، وليس هو إلا من طريق الإمامية وروايتهم فلا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، لأنهم طائفة قليلة في ابتداء أمرهم.

ويقال لهم أيضاً: النص الذي تدعونه لا يخلو إما أن يكون التعبد به عاماً لجميع المكلفين، أو لبعض منهم.

فإن قالوا: التعبد عام لجميع المكلفين.

قلنا: فما هي الطريق إلى العلم بأنه عام لجميع المكلفين، هل عقلية أم سمعية.

فإن قالوا: عقلية، فلا مجال للعقل في هذا.

والسمع: إما الكتاب، ولا يوجد فيه هذا النص.

أو السنة: وهي التواتر والآحاد، وادعاء التواتر غير صحيح، بل دعوى باطلة، وعن البرهان عاطلة، لما سيأتي.

البحث الثاني

النص عند الزيدية

اعلم أن طريق الإمامة عند الزيدية هي النص في الثلاثة: أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام.

وأما مَن بعدهم فالطريق إلى معرفة إمامته هي القيام والدعوة والخروج على الظلمة، فمن قام ودعا جامعاً شرائط الإمامة وكان من ذرية البطنين – الحسن أو الحسين– فهو الإمام المفترض الطاعة، الواجب على الأمة اتباعه، سواء كان من أولاد الحسن أو الحسين عليهم السلام.

وعلى هذا جرى إجماع أهل البيت لم يظهر عن أحد منهم خلاف ما قلنا أو به تكلمنا، فمن قام من أهل البيت عليهم السلام سارعوا جميعاً في إجابته وبيعته، دون نظر إلى كونه من أولاد الحسن أو الحسين.

هذا الإمام الأعظم زيد بن علي عليه السلام من ولد الحسين سارع الحسنيون والحسينيون إلى بيعته ولم يتخلف عن بيعته منهم أحد على الإطلاق.

وهذا الإمام النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، وهو من ولد الحسن خرج وبايعه كافة أولاد البطنين، منهم الصادق وابناه عبد الله وموسى، وعيسى والحسين ابنا زيد بن علي عليهم السلام.

وهذا الإمام الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام صاحب فخ، خرج معه كافة الآل، وبايعه موسى الكاظم عليه السلام، وأتاه وهو شيخ كبير يستأذنه ، ثم أطرق ساعة وأذن له.

وهذا الإمام محمد بن جعفر الصادق بن محمد الباقر يخرج بالمدينة ويبايعه ويجاهد بين يديه أهل البيت عليهم السلام.

واسأل كتب التاريخ تنبيك وتخبرك إن كنت لا تعلم.

فالزيدية لا تؤمن بالنص الذي تدعيه الإمامية بل تبطله وتدحره ولا تقول بصحته.

وقد ناظرتُ بعض الإمامية في أن الزيدية لا تصحح النص الذي يدعونه فقال: بل قد رواه الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة في الشافي، وأحمد بن يوسف زبارة في تتمة الإعتصام.

فقلت له: هل أنت مُسَلِّم بصحة الخبر المروي في الشافي وتعمل بمقتضاه، أم لا، بل إنما تحتج به على الخصم بزعمك.

فإن عملت بمقتضاه، فالخبر لا يدل على الإمامة لا تصريحاً ولا تلويحاً ولا مفهوماً ولا منطوقاً ولا إشارة ولا دلالة، بل هو بأن يكون حجة عليك أولى من أن يكون حجة لك، لأن فيه ذكر ستة من ولد الحسن وستة من ولد الحسين عليهم السلام، منهم تفرعت وانتشرت الذرية المباركة المحفوظة إلى قيام الساعة.

وأين ذكر أئمة الإمامية حتى تحتجوا بذلك؟.

وأما ما رواه زبارة في تتمة الإعتصام عن البخاري من حديث جابر بن سمرة فلم يصححه، بل أحال العهدة على المطلع حيث ذكر من أين نقله، وذكر الراوي له.

وأيضاً فجابر بن سمرة مجروح العدالة لا يحتج بخبره.

وإن قلنا بعدالة جابر، فالواقع يخالف الخبر لأن الأئمة والدعاة من قريش يزيدون أضعافاً.

وأيضاً لا حجة لكم في الخبر لأن كل فرقة تزعم أن الاثني عشر منهم.

فلم يستطع الجواب، بل خرج من موضوع المناظرة إلى موضوع آخر، وذلك علامة العجز عن الرد، وعلى كل فالزيدية لا تصحح خبر الاثني عشر، ولا تعمل به.

البحث الثالث

النص في نظرية الإمامية

اعلم أن الإمامية تتناقض وتتعارض استدلالاتها في مسألة الإمامة فتارة يستدلون عليها بالنص، وتارة لا يلتفتون إلى النص ولا يلقون له اعتباراً، ولا يرفعون إليه رأساً، وهذا مما يؤكد بطلان النص وعدم اشتهاره وتواتره بين الإمامية أنفسهم دعك عن غيرهم.

ونحن في هذا المبحث سنتكلم في موضعين:

الموضع الأول: في تعارض الإمامية في الاستدلال.

الموضع الثاني: في ضعف الروايات التي يحتجون بها، ونقد رواتها وبيان جرحهم من أفواه علمائهم.

أما الموضع الأول: تعارض الإمامية في الاستدلال

فاعلم وفقنا الله وإياك: أن من اطلع على كتب الإمامية، وتتبع أخبارهم، يعلم تناقضهم وتعارضهم في الاستدلال، ويعلم اختلافهم في النص الذي يدعون إثبات الإمامة به، وإليك بعض الأدلة الدالة على ذلك:

أولاً: اختلاف فرق الإمامية في تعيين الأئمة، فمنهم من أوقف الإمامة عند جعفر الصادق، وزعم أنه حي لم يمت.

ومنهم من قطع بموته، ثم افترقوا:

فمنهم من زعم أنه أوصى إلى ولده إسماعيل.

ومنهم من زعم أنه أوصى إلى ابنه عبد الله، وعبد الله أوصى إلى موسى.

ومنهم من جعل الإمامة في ابنه موسى بن جعفر الكاظم.

ومنهم من جعل الإمامة في ابنه محمد بن جعفر، إلى غير ذلك من الاختلاف الذي وقع بين الإمامية في تعيين الأئمة، فلا يوجد إمام من أئمتهم الذين يدعون النص عليهم إلا وقد اختلف شيعته وأتباعه في تعيين الإمام والخليفة بعده اختلافاً ظاهراً مشهوراً، لا مجال إلى إنكاره وإبطاله، كيف والإمامية أنفسهم هم الذين يروون ذلك، **وإليك بعض نصوصهم**:

قال النوبختي في فرق الشيعة صـ٧٩: ثم إن جماعة من المؤتمين بموسى بن جعفر لم يختلفوا في أمره بل ثبتوا على إمامته إلى حبسه في المرة الثانية، ثم اختلفوا في أمره فشكوا في إمامته عند حبسه في المرة الثانية التي مات فيها في حبس الرشيد، فصاروا خمس فرق:

فرقة زعمت أنه مات وأن الإمام بعده علي بن موسى وهم القطعية.

وفرقة قالت: إن موسى بن جعفر حي لم يمت ولا يموت حتى يملك شرق الأرض وغربها، ورووا عن أبيه جعفر الصادق أنه قال: (هو القائم المهدي فإن يدهده عليكم من جبل فلا تصدقوا فإنه القائم).

وفرقة قالت: إنه مات ولا تكون الإمامة لغيره حتى يرجع فيقوم ويظهر، وزعموا أنه قد رجع وأنه مختف.

وفرقة قالت: إنه مات ولم يرجع ولن يرجع إلا في وقت قيامه.

وفرقة قالت: بل رفعه الله إليه. انتهى كلامه، إلى غير ذلك من الاختلافات.

فاختلافهم هذا لا يخلو: إما أن يكونوا بأجمعهم مصيبين فيه، وهم محقون، وهذا باطل، ويرجع بالضرر عليهم في نقض قواعدهم، وهدم ما أشادوه من مذاهبهم.

وإما أن يكون الحق مع طائفة منهم، ولعلهم يقولون الحق في من ساقت الإمامة في أولاد الحسين عليه السلام: وهم زين العابدين، ثم الباقر، ثم الصادق، ثم الكاظم، ثم الجواد، ثم الهادي، ثم العسكري، ثم المهدي المنتظر.

فنقول: وأنتم لم تسلموا من الاختلاف في تحديد المهدي المنتظر عندكم فقد اختلفتم فيه إلى ثلاث عشرة فرقة كما حكى ذلك النوبختي في فرق الشيعة من صـ٩٦- ١١٢.

فإن قالوا: المحقة هي التي تتبع الأخبار التي تنص على أنهم اثنا عشر.

قلنا: وكل فرقة من فرقكم تروي لها روايات، وتحكي لها عن الأئمة حكايات في تقوية مذهبها وتدعي أن الحق معها، ونحن لن نقبل من فرقة أن الحق معها بمجرد الدعوى حتى تقيم البينة والبرهان على ذلك، ولا برهان مع أي فرقة منكم، كما ستعلم ذلك.

ثانياً: أن شيعة الإمام الذي يدعون إمامته يحتاجون إلى سؤاله قبل موته عن القائم بعده، وإليك الأدلة:

١- ما رواه نصير الدين الطوسي في إكمال الدين (٤٠٧/٢) عن يعقوب بن منقوش قال: سألت أبا محمد العسكري يا سيدي من صاحب هذا الأمر بعدك؟ قال: ارفع الستر، فرفعته، فخرج إلينا غلام خماسي له عشر أو ثمان أو نحو ذلك.

٢- ما رواه ابن بابويه القمي في كتابه التبصرة من الحيرة (١٩١) عن محمد بن

إسماعيل بن بزيغ عن أبي الحسن الرضا أنه سئل أتكون الإمامة في عم أو خال، فقال: لا، فقيل له في أخ، قال: لا، قال فيمن، قال في ولدي، وهو يومئذ لا ولد له.

٣- ما رواه أيضاً(٢٠٩) عن محمد بن حمران عن أبي الحسن موسى الكاظم عليه السلام قال قلت لأبي الحسن: أكان عبد الله إماماً؟ فقال: لم يكن كذاك، ولا أهل ذاك، ولا موضع ذاك.

٤- ما رواه الكليني في الكافي(٣٠٧/١) عن الفيض بن المختار قال: قلت لأبي عبد الله(ع): خذ بيدي من النار من لنا بعدك؟ فدخل عليه أبو إبراهيم عليه السلام وهو يومئذ غلام، فقال: هذا صاحبكم فتمسك به. وأبو إبراهيم هو موسى الكاظم.

وهو في الجزء الأول (٣٠٨) عن إسحاق بن جعفر.

٥- ما رواه في الإمامة والتبصرة (١٩٣) عن حنان بن سدير قال: سألت أبا جعفر عن أبي الحنفية هل كان إماماً؟ قال: لا، ولكنه كان مهدياً.

٦- ما رواه في الإمامة والتبصرة (٢٢٥) عن محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أصلحك الله بلغنا شكواك فأشفقنا، فلو أعلمتنا من بعدك؟ فقال: إن علياً(ع) كان عالماً، والعلم يتوارث.

٧- ما رواه في إثبات الهداة(١٣٧/٧) عن محمد بن عبد الجبار قال قلت لسيدي الحسن بن علي العسكري(ع) يا ابن رسول الله جعلني الله فداك، أحب أن أعلم من الإمام وحجة الله على عباده، من بعدك؟ فقال عليه السلام: إن الإمام وحجة الله من بعدي ابني سمي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

٨- ما رواه المجلسي في البحار(٣٤٦/٥١) عن علي بن بلال وأحمد بن هلال

ومحمد بن معاوية بن حكيم والحسن بن أيوب بن نوح وجماعة غيرهم، قالوا: اجتمعنا إلى أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام نسأله عن الحجة من بعده وفي مجلسه أربعون رجلاً...... الخ.

فهذه الأسئلة التي ذكرناها وطوينا ذكر الكثير منها خشية التطويل ورواها علماء الإمامية في مؤلفاتهم بل وفي المعتمد من الكتب لديهم تدل على أن النص الذي تدعيه الإمامية غير معتبر عندهم، وغير متواتر إذ لو كان متواتراً ومعتبراً عندهم لما احتاجوا إلى الأسئلة بل بمجرد موت الإمام الأول يخلفه الذي يكون بعده.

فإن قالوا: إنما هذه الأسئلة على سبيل التأكيد.

قلنا: فما بال الأئمة لم ينبهوا السائلين على النص الذي هو موضع الحجة، بل ولم يشيروا لهم أي إشارة إلى أن هناك نصاً على أحد.

وهي تدل على أن الإمامية إنما تثبت إمامة الإمام بنص الذي قبله عليه، وأي حجة في نص رجل على آخر؟، ليست الحجة إلا في كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

وأين التواتر المدعى الذي من حقه أن يستغنى به عما سواه من الأدلة؟ أم أن هذا دليل على أن الإمامية أنفسهم لا يعرفون هذا النص ولا يعتبرونه وليس بمشهور عندهم ولا متداول بين أوساطهم.

فإن قالوا: قول الإمام عندنا حجة.

قلنا: ومن أين ثبتت حجيته، وحجيته لا تثبت إلا بعد ثبوت إمامته عندكم، ونحن ننازعكم في إمامته.

ثالثاً: اعتمادهم على قواعد وضوابط جعلوها الأدلة على إمامة الإمام، ومن تتبع مؤلفاتهم وكلام علمائهم حول معرفة الإمام بالدلائل والعلامات التي جعلوها ضوابط لمعرفة الإمام علم علماً واضحاً أن الإمامية لا يرفعون إلى النص رأساً.

وإليك بعض الأدلة والوثائق التاريخية التي خلفها لنا علماء الإمامية ليبينوا لنا تناقضهم واضطرابهم، وضعف أصولهم، وخراب أصولهم.

١- قال البحراني في كتاب النجاة في تحقيق الإمامة(١٧٤) مبيناً السبب الذي لأجله ثبتت إمامة الإمام عندهم، [لأنهم قد نصوا على من بعدهم، وبتعيين الإمام لمن بعده يتعين أن يكون هو الإمام الحق، وبظهور الكرامات على يده].

فنقول أين النص يا علماء الإمامية، هل نسيتموه؟، أم لم تعلموه؟، أم لا تقوم به حجة فعدلتم عنه إلى غيره؟، أم أنه ضعيف فيحتاج إلى أن تقووه بالكرامات؟، أم ما هذا التناقض؟.

٢- قال في منتهى الآمال في تاريخ النبي والآل(٢/٤٢٣): [تحير بعض الشيعة في الجواد، وذلك لصغر سنه، حتى توجه علماء الشيعة وأفاضلهم وأشرافهم وأماثلهم إلى الحج، فبعد أن أنهوا مناسك حجهم دخلوا على أبي جعفر فأقروا بإمامته، من كثرة ما رأوه من وفور علمه، وما شاهدوه من معجزاته وكراماته، وزال عنهم أي أثر من شك أو شبهة، وراودت خواطرهم].

وقال النوبختي في فرق الشيعة (٨٢): [وقد شاهد بعضهم من أبي الحسن الرضا عليه السلام أموراً فقطع عليه بالإمامة].

فيا ترى ما هو الذي سوغ لعلماء الإمامية وأفاضلهم وأشرافهم التحير في إمامة

الجواد وهو منصوص عليه، هل جهلهم بالنص الوارد فيه؟، أم ضعفه وعدم صحته؟.

وإذا كانوا إنما قطعوا بإمامته بعد أن شاهدوا أشياء وأموراً كانت هي الدليل لديهم على إمامته، فهل إمامته عامة واعتقادها واجب على كل مكلف، فلماذا لم يظهر لغيرهم مثل ما ظهر من الدليل لهم حتى يلزمهم مثل ما لزم غيرهم.

أم أن إمامته لا تجب على المكلفين فلماذا هذا التهويل على المسلمين.

وإذا كانت الكرامات هي الطريق إلى الإمامة استحق الإمامة رجال كثير من أولياء ومن غير أولاد الحسنين عليهم السلام، وهذا باطل.

رابعاً: تشير بعض المصادر الإمامية إلى أنهم لا يشترطون في إثبات الإمامة اليقين، بل يكفي عندهم الظن، كما قال النوبختي في فرق الشيعة:[إن الإشارة والوصية لا تصحان من الإمام ولا من غيره إلا بشهود، أقل ذلك شاهدان فما فوقهما].

فأين الخبر المتواتر الذي يفيد العلم، وأنتم قد اعتمدتم على الظن.

خامساً: أن هناك روايات عن أئمتهم صرحوا فيها بأنهم استحقوا الإمامة بغير النص، كما روى صاحب الإمامة و التبصرة (١٧٩) عن أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام أنه قال: (استحق علي بن الحسين الإمامة لقوله تعالى: **{وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}**[الأحزاب/٦].

هلا قال الصادق عليه السلام إنه استحق الإمامة بحديث الاثني عشر، وهذا يدل على أن الإمامية يبتدعن أشياء لم يقل بها أئمتهم، بل ينسبونها إليهم نسبة إلصاق بدون برهان ولا بينة، بل وبما يروون خلافه ونقيضه.

ولو كان علي بن الحسين يستحقها بالقرابة لكان الحسن بن الحسن أولى بالإمامة من عمه الإمام الحسين عليهم السلام.

سادساً: أن المصادر التاريخية تصرح بأن هولاء الأئمة لم يدع أحد منهم الإمامة لنفسه، ولم يشهر في سبيل الله سيفه، بل كانوا مبايعين لأئمة الزيدية معترفين بإمامتهم، فكيف تدعي لهم الإمامية ما لم يدعوه لأنفسهم.

هذا محمد الباقر عليه السلام يحث أصحابه على مبايعة الإمام زيد عليه السلام، ويقول: (هو اليوم أفضلنا وسيدنا).

وهذا الصادق عليه السلام يبايع الإمام محمد بن عبد الله النفس الزكية، ويستأذنه في ترك الجهاد معه، كما ذكر ذلك في مقاتل الطالبيين (٢٢٣).

وهذا موسى الكاظم وأخوه عبد الله بن جعفر يخرجان للجهاد مع النفس الزكية، وكان أول صريع من المسودة بسيفيهما، كما في المقاتل (٢٤٤).

وهذا الإمام محمد بن جعفر الصادق يخرج داعياً لنفسه بالإمامة بطريق الدعوة لا بالنص، وهو عند بعض الفرق الإمامية أحد الأئمة عند (السمطية).

وهذا عبد الله بن جعفر الصادق أحد الأئمة عند (العمارية) من فرق الإمامية يبايع الإمام النفس الزكية، ويدعي الإمامة لنفسه دعوة خروج وجهاد لا نص فيها ولا استتار.

سابعاً: ومما يدل دلالة واضحة على أن الإمامية لا تعتمد على النص ما رواه الشيخ المفيد في الإرشاد (٣٣٦) في سياق ذكر الأدلة والنصوص على إمامة الحسن العسكري بسنده عن علي بن جعفر قال: كنت حاضراً أبا الحسن عليه السلام لما توفى ابنه محمد فقال للحسن: يا بني أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً.

وما رواه أيضاً (٣٣٦) بسنده عن علي بن عمرو العطار قال: دخلت على أبي الحسن عليه السلام وابنه أبو جعفر بحياة، وأنا أظن أنه هو الخلف من بعده فقلت له: جعلت فداك من أخص من ولدك؟ فقال: لا تختصوا أحداً حتى يخرج إليكم أمري، قال: فكتبت إليه بعد: فيمن يكون هذا الأمر؟ قال: فكتب إلي في الأكبر من ولدي.

فهاتان الروايتان اللتان تجعلهما الإمامية من الأدلة تدلان بصورة واضحة على أن النص لا وجود له عند الإمامية.

أما الأولى: ففيها أنه قال بعد موت ولده محمد لولده الحسن بأن الله أحدث فيه أمراً، وكأن الأمر كان لمحمد ثم أحدث للحسن، فأين النص المتقدم قبل وجود هؤلاء الأئمة؟.

وأما الثانية: فهي صريحة بأنهم لا يعدون النص بل ولا يعلمونه فضلاً عن أن يحتجوا به، فإن علي بن عمرو العطار من رجال الإمامية وكان يظن أن الأمر لأبي جعفر محمد بن علي بن محمد فنص أبو الحسن على أنه للحسن بن علي، فلو كان للنص وجود لما ظن أن الأمر لمحمد.

وهذا في نفس الوقت ينقض قاعدتهم التي قولون بأن الأمر للأكبر من ولد الإمام، إذ لو كان معروفاً لديهم هذا الأصل لما ظن العطار بأن الإمامة لأبي جعفر وهو يعلم أن الحسن أكبر سناً منه.

فيا لله العجب من الإمامية ورواياتهم التي تضحك الثكلى، ويسخر منها النبلاء، ويا عجباً لعقولهم كيف قبلت الترهات، واطمأنت إلى المتناقضات، وهم أهل الأفكار، ولديهم من العلوم العقلية الشيء الكثير.

فهذا ما تيسر إيراده من الكلام في الموضع الأول.

وأما الموضع الثاني

وهو في ضعف الروايات التي ترويها الإمامية في النص

اعلم وفقنا الله وإياك للصواب، وهدانا إلى اتباع السنة والكتاب: أن من تتبع روايات الإمامية، وفتش أخبارهم، علم أنهم في جهلهم يعمهون، وفي ضلالهم يهيمون، يصدق عليهم قول الشاعر:

يروي أحاديث ويروي نقضها مخالفاً بعض الحديث بعضها

يحتجون على خصومهم بما هو حجة عليهم، ويعتمدون في رواياتهم على من هم عندهم مجروحون، رواياتهم مقدوحة، وطرق رواتهم لديهم مجروحة، تارة يروون أخباراً إجمالية على اثني عشر خليفة، وتارة يروون يذكرونهم بأسمائهم وأنسابهم والنص بالإمامة عليهم، وفي هذا الموضع نكشف إن شاء الله عوارهم، ونبين بوارهم، ونتكلم في قسمين هامين في هذا الموضع:

القسم الأول: في الأخبار الإجمالية في أنه يملك اثنا عشر خليفة أو أميراً بدون ذكر أسمائهم.

القسم الثاني: الأخبار المفصلة لأسماء هؤلاء الأئمة أو الخلفاء من رواية الإمامية.

ونحن بعون الله بصدد التعرض للتفصيل والتبيين لكل قسم منها على سبيل الإختصار، والإقتصار على موضع الحاجة، ومن الله الإعانة:

فأقول وبالله أصول:

أما القسم الأول: وهو في الأخبار الإجمالية على اثني عشر بدون ذكر أسمائهم أو تعدادهم، وليس فيها سوى التصريح بأنهم من قريش.

وترى الإمامية في هذه الأحاديث يحتجون بأن خصومهم يروونها، وهذه الأحاديث لا تخلو طرقها من علة قادحة.

وأكثر الأحاديث التي يعتمدون عليها، ويرهبون بتكثير طرقها، ويقعقعون بنقل من رواها وخرجها، تدور رحاها على الرواة التالية أسماؤهم:

الروايات عن جابر بن سمرة

الأول: عن جابر بن سمرة، وهو مجروح العدالة، فقد كان والياً لبني أمية، نائباً لزياد بن أبيه على البصرة، وقتل في يوم واحد ألف وتسعمائة نسمة ظلماً وعدواناً في شوارع البصرة، ومات سكراناً، لا ينبغي الإعتماد على روايته في بناء عقيدة دينية، وترسيخ مبادئ عقائدية، يطلب فيها العلم اليقيني الذي لا ينتفي عن النفس بشك ولا شبهة.

وأيضاً فإنه ليس فيها ما يدل على عدهم أو الإشارة إليهم، بل قال((كلهم من قريش)) ولم يبين من أي بطون قريش ، هل من بني هاشم، أو من غيرهم، وهل هم من بني عبد المطلب، أو من بني عبد مناف، أو من بني العباس، أو من بني علي عليه السلام، أو من ولد فاطمة، أو من ولد الحسن فقط، أو من ولد الحسين فقط.

فإن ادعت الإمامية بأن لديهم أخباراً من رواياتهم – التي انفردوا بها، وجَرُّوها إلى مذهبهم لتقوية بدعتهم، ولم يروها أحد غيرهم – تبين ما أجمله الخبر.

قلنا: لو ساغ لكم ذلك لساغ لكل فرقة أن تروي لها أخباراً تسمي فيها من

أئمتها وعلمائها اثني عشر كلهم من قريش.

فليست الإمامية بأولى في تفصيله من الزيدية، ولا أولى به من الحشوية، ولا أولى به من المعتزلة، بل قد فسرته بعض الفرق بما يجر إلى مذهبها كما ستعرف ذلك عن قريب إن شاء الله تعالى.

ثم نقول لهم: ما المراد بالخليفة في هذه الأخبار؟.

فإن لفظة الخليفة تطلق على من يخلف غيره، ويقوم مقامه، سواء خلفه بخير أو بشر، وسواء كان صالحاً أو طالحاً، كما قال الله تعالى**{إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً}**[البقرة/٣٠]، ففهمت الملائكة أنهم خلف سوء، ولهذا سألوا الله تعالى فقالوا: **{قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ}**[البقرة/٣٠].

ولم يبين في هذا الحديث هل هؤلاء الاثنا عشر خلفاء خير أم شر، صالحين أم طالحين.

فإذاً هذه اللفظة لا تفيد الخلافة الشرعية الدينية بمجرد إطلاقها.

فمن أين تسنى للإمامية جعلها في أئمتهم المعينين؟.

ولو سلمنا أن المراد بها خليفة الحق الصالح، فإن له وظائف محددة يجب عليه القيام بها، كما قال تعالى حاكياً عن داوود عليه السلام **{يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى}**[ص/٢٦]، وقال في موسى وهارون عليهما السلام **{يا هارون اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين}**[الأعراف/١٤٢].

ولم يعرف من أئمتكم دعوة ولا جهاد ولا أمر ولا نهي على كافة الناس.

وفي بعض الأخبار عن جابر بن سمرة((أمير)) بدل ((خليفة)).

والأمير أيضاً يطلق على المتأمر بحق وباطل، وليس في الخبر قصره على أحدهما، فلا حجة للإمامية إذ يمكن أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أن هؤلاء الاثنا عشر سيخلفون ويتأمرون، دون النظر إلى كونهم محقين أو مبطلين، ودون أن يكون المستخلِف لهم هو الله و رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

الروايات عن ابن مسعود

الثاني: عن ابن مسعود رضي الله عنه، وهي بألفاظ مختلفة، في طرقها ما يوجب طرحها وتركها وعدم الإعتماد عليها.

في بعض الطرق الراوي عن ابن مسعود هو مسروق، وهو مشهور ببغض علي عليه السلام، فكيف تقبل روايته ويعتمد عليها.

وقد جرحه رجال الإمامية أنفسهم، فقد ذكره الحلي في رجاله الضعفاء، وقال: روى الكشي عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان أنه كان عشاراً لمعاوية، ومات في عمله ذلك[1].

وأيضاً فإن في بعض الروايات عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه سئل كم يملك هذه الأمة من خليفة؟.

فهل ملك هؤلاء الاثنا عشر الأمر والنهي والحدود والواجبات والجهاد؟ أم أنهم أغلقوا الأبواب وأرخوا الستور، ولم يقوموا بالدعوة ولوازمها.

---

(١)رجال العلامة الحلي(٢٦١)، الطبعة الثانية ١٣٨١هـ . ١٩٦١م . دار الذخائر للمطبوعات.

الروايات عن ابن عمر

الثالث: عن ابن عمر، وهي بأن تكون حجة على الإمامية أولى من أن تكون حجة لهم، لأن في بعضها تعداد هؤلاء الخلفاء:

فقد روى ابن عساكر في تاريخه (٤٠٨/٦٥) بسنده عن ابن عمر، قال: (يكون على هذه الأمة اثنا عشر خليفة، فيها أبو بكر الصديق أصبتم اسمه، وعمر الفاروق قرن من حديد أصبتم اسمه، وعثمان بن عفان ذو النورين أوتي كفلين من الرحمة قتل مظلوماً أصبتم اسمه، وملك الأرض المقدسة وابنه، فقال: ألا سميتهما بما سميت أولئك، فقال: معاوية وابنه، وسفاح، ومنصور، والمهدي والأمين، وسلام، وآخر أحسبه قد سماه، وأمير العصب، كلهم صالح لا يرى مثله)).

ورواه بطريق أخرى (٤٠٩/٦٥) عن ابن عمر وساق نحو الخبر المتقدم بزيادة في آخره.

ورواه بطريق أخرى (٤٠٩/٦٥) عن ابن عمر بلفظ ((إني لأجدهم مكتوبين في كتاب الله اثني عشر أميراً يملكون الناس))، ثم ساق نحو الخبر الأول.

ورواه أيضاً السيوطي في تاريخ الخلفاء(٦١/١)، وفي البداية والنهاية لابن كثير (٢٠٦/٦).

فهل هذه الأحاديث والأخبار التي رواها أهل السنة في تفصيل خبر الاثني عشر صحيحة أم موضوعة؟.

فإن كانت موضوعة، فأخباركم في الوضع مثلها، لأن كلاً منكم يدعو إلى بدعته، ويقوي مذهبه.

وإن كانت صحيحة، فأخباركم موضوعة، وإن كانت أخباركم صحيحة مثلها، فهذا هو التعارض في السنة النبوية الذي عصم الله نبيه الكريم صلى الله عليه وآله عنه.

فالأولى طرح أخباركم وأخبارهم، وإسقاط الإستدلال بهذا الخبر الذي ليست فرقة بأولى به من الأخرى فيما تدعي.

منازعة أهل السنة للإمامية في أخبار الاثني عشر

وأهل السنة أيضاً يروون روايات أخرى من غير طريق ابن عمر في تعداد أئمتهم وخلفائهم:

منها: ما رواه ابن كثير في البداية والنهاية عن حذيفة بن اليمان قال ((يكون بعد عثمان اثنا عشر ملكاً من بني أمية، قيل له خلفاء، قال: لا، بل ملوك)).

ومنها: ما رواه ابن كثير عن البيهقي (٦/٢٥٠) من حديث حاتم بن صفرة، عن أبي بحر، قال: كان أبو الجلد جاراً لي فسمعته يقول- يحلف عليه-(إن هذه الأمة لن تهلك حتى يكون فيها اثنا عشر خليفة كلهم يعمل بالهدى ودين الحق، منهم رجلان من أهل البيت، أحدهما يعيش أربعين سنة، والآخر ثلاثين سنة).

ومنها: ما رواه ابن كثير في البداية والنهاية (٦/٢٥٠) عن أبي زياد بن كعب((إن الله وهب لإسماعيل اثني عشر قيماً أفضلهم أبو بكر وعمر وعثمان)).

فيالله العجب ما هذا التنافس العجيب بين الإمامية وأهل السنة في استيراد الأحاديث، وتنويقها وتزويقها حتى تكون سلعة مقبولة نافقة عند العوام وضعفة النفوس الذين لا علم عندهم ولا اطلاع، بل هم همج رعاع، من دعاهم أجابوه، ومن قادهم تبعوه.

وترى الإمامية يشنعون على هذه الروايات التي يرويها أهل السنة ويقومون لها ويقعدون، ويضعفون رجالها ويجرحون، فهم كالذي يرى القذى في عين أخيه ويترك الجذع في عينه، وكذلك أهل السنة يتهجمون على الإمامية فيما يروونه ويحكمون بوضعه وضعفه، وعندهم مثل ما عندهم بل شر منه وأنتن وأقبح وأفضح.

ونحن فلا نسلم للطائفتين، بل بالحجة والدليل نقمع ما يأتون به، ونبين ضعفه ووضعه، فنحكم بعدم صحة مرويات الفريقين، ونقطع بوضعها.

وعلى كل حال فلا حجة للإمامية في الإحتجاج بأن أهل السنة رووا حديث الاثني عشر، لأنهم يجعلونه على ما يشاؤن.

أخبار أخرى تعارض الأخبار المروية في اثني عشر

ومن الأدلة الدالة على ضعف حديث الاثني عشر أن هناك روايات أخرى تعارضه فيها ذكر أكثر من اثني عشر، ونذكر بعض ما يدل عليه:

١. ما رواه الذهبي في الميزان(١٤٨/١) بسنده عن ابن عباس مرفوعاً ((لا يزال هذا الدين واصباً ما بقي من قريش عشرون رجلاً)).

٢. ما رواه الطبراني في الكبير (٨٣/٧) عن سفينة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ((الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك)) فعد خلافة أبي بكر، وخلافة عمر، وخلافة عثمان، وخلافة علي.

٣. ما رواه مسلم في صحيحه (١٤٧١/٣) عن أبي حازم قال: قاعدت أبا هريرة خمس سنين فسمعته يحدث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى قوله ((ستكون خلفاء فتكثر)).

فانظر كيف حصل التعارض في الأعداد مما يولد اضطراباً في متون الأخبار يكون سبباً في ضعفها، ومن فتش عن رجالها وجد فيهم الداء العضال، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وخلاصة القول هو أن نقول: لا يخلو احتجاج الإمامية بالأخبار الإجمالية في اثني عشر خليفة واحتجاجهم بأن خصومهم قد رووها من وجهين:

إما أن يكون اعترافاً منهم بصحتها فهذا ينقض قواعدهم في قبولهم روايات أعدائهم المجروحين لديهم، ويصيرهم معتمدين عليهم في أهم الأصول الدينية وهم لا يقبلون أعدائهم في المسائل الفرعية فما بالك في المسائل الأصولية.

وإما أن يكونوا محتجين على خصومهم، فلا حجة لهم، لأنا قد بينا فيما سبق أن الخصوم يجعلون الأخبار في مذهبهم.

الروايات التي انفردت بها الإمامية

وأما القسم الثاني: وهو في الروايات التي انفردت بها الإمامية في تفصيل وتعداد الاثني عشر من رواياتهم.

ولنا في الجواب عن هذا طريقان: طريق إجمالي، وطريق تفصيلي.

أما الإجمالي فهو أن نقول: إن هذه الروايات مما انفردت بها الإمامية، ولم

يوافقها أحد من فرق الإسلام على صحتها، والإمامية دعاة إلى مذهبهم فلا يقبل ما رووه في الدعاء إلى مذهبهم، إذ لا يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب فيما رووه ونقلوه، لأنهم طائفة قليلة محصورة في بدء أمرهم، فلا نشك أنهم تواطؤا على الكذب في وضع هذه الأحاديث، وأعانتهم على ذلك الدولة العباسية.

وأما التفصيلي: فهو كما يلي:

اعلم وفقنا الله وإياك لهداه، وجعلنا من أهل طاعته ورضاه: أن الإمامية قد أكثرت من الروايات في هذا النص الذي تدعيه، وملأت الأوراق، وأرهبت على من اطلع عليها أنها قد بلغت في الصحة مداها، وفي القوة منتهاها، حتى لبسوا على العوام، وأضلوا كثيراً من الأنام، حتى أني كنت أعجب من كثرة الروايات، حتى ألفوا المؤلفات الكثيرة في هذا المجال، وجعلوها خاصة بالروايات فقط دون غيرها، وعد مؤلفاتهم وحصرها في هذا الباب يصعب، ولكنها روايات متحدة في رجالها وألفاظها وأسانيدها، وإنما يكثرون القليل، ويحسنون التهويل، ويروجون أنه متعذر الحصر وعند التأمل والنظر والبحث والإطلاع على كتبهم يجد المطلع أن الروايات متحدة لا اختلاف بينها في أي شيء، ويظهر للمطلع عليها آثار الوضع والتقول، وتشم منها روائح الضعف، وألفاظها تكاد تصرح بتنزيه اللسان النبوي عن النطق بها والتفوه بكلماتها، فحاشا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن التفريق بين أهل بيته وعترته الذين حث الناس على اتباعهم، وأوصى الأمة فيهم وجعلهم أماناً إلى يوم الدين، وقريناً للكتاب المبين، كيف يحصر أهل بيته في اثني عشر رجلاً ويحددهم بأسمائهم،

وعند موتهم أين أهل البيت وأين ثقل الكتاب وقرينه؟ كيف وأهل البيت قد طبقوا الآفاق؟ وذكرهم قد ملأ الأوراق؟.

وعلى كل حال فسنكتفي بالبحث في أسانيد تلك الروايات، والفحص والتفتيش عن رجالها ومدى جرحهم أو تعديلهم، وسيكون فيها المقنع لكل منصف عن التشبث برواياتهم، والتعلق بأخبارهم خصوصاً مسألة الإمامة.

وإني لأعجب من علمائهم كيف يجرحون رجالات رواياتهم بأقبح الجرح، وأشنع القدح، ويرمونهم بالمصائب والعظائم، ثم تراهم يعتمدون عليهم في أهم أصول الدين، وأثبت قواعد الشرع، وعليه يدور لولب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيالله من العجائب، واتباع الأهواء وشهوات النفوس.

وقد أَثْبَتُّ السَّنَدَ وحذفتُ منه متن الحديث طلباً للتخفيف، وتحرياً لموضع الحجة، ومظان البحث، إذ البحث هو في علة السند، وليس في علة المتن فلها موضوع بحث آخر، ييسره الله تعالى إن شاء الله.

وقد نقلت تلك الأسانيد من كتبهم المشهورة المعتمدة، بل ومؤلفات قدمائهم، وشيوخ الطائفة عندهم كالطوسي والطبرسي والصدوق، وابن بابويه وغيرهم.

وذكرت الكتاب واسم مؤلفه والصفحة، فليكن القارئ والمطلع على يقين من أمره، ولا يدخل في قلبه أي شبهة أو شك، ومن شك في شيء مما كتبته ونقلته في هذه الرسالة، فما عليه إلا أن يأخذ الكتاب الذي نقلت منه وليقابل الصفحة على نفس الكتاب الذي نقلت منه.

نقد رجال أخبار الإمامية الذين يروون النص

[جرح رجال طرق خبر اللوح]

وإليك الأدلة على ضعف تلك الروايات وجرح رواتها عند رجال الإمامية دع غيرهم:

الأول: خبر اللوح، وله طرق عندهم لا تخلو من القدح والجرح:

فمنها: ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، عن جابر(٢).

وهذه الطريق فيها من المجروحين لديهم من يلي:

١. محمد بن يحيى المغادي، ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: ضعيف(٣).

٢. أبو الجارود زياد بن المنذر، قال فيه الكشي: أبو الجارود الأعمى السرحوب، مذموم ولا شبهة في ذمه، وسمي سرحوباً باسم شيطان أعمى يسكن البحر.

وذكره الحلي في الضعفاء، وقال: زيدي(٤).

وعندهم أن من كان زيدياً فهو مجروح العدالة، بل قد كفر الزيديةَ علماؤهم وحكموا عليهم بالشرك والزندقة، ونزلوهم منزلة النصاب والمبتدعين، ولهذا بحث آخر، وسنذكر في آخر هذه الرسالة نبذة مما يورده الإمامية في الزيدية.

---

(٢) انظر إعلام الورى بأئمة الهدى لشيخ الطائفة الطبرسي ص٣٦٦..

(٣) رجال الحلي(٢٥٦).

(٤) رجال الحلي(٢٢٣).

ومنها: ما رواه الشيخ أبو جعفر بن بابويه [٥] قال حدثني أبي، ومحمد بن موسى بن المتوكل، ومحمد بن علي ما جيلويه، وأحمد بن علي بن إبراهيم بن ناتانة، وأحمد بن زياد الهمداني، قالوا: علي بن إبراهيم بن هاشم، عن بكر بن صالح.

ثم أورد طريقاً أخرى إلى بكر بن صالح، واتفقت الطريقان، عن عبد الرحمن بن سالم، عن أبي بصير.

وهذه الطرق المتعددة إليك بعض رواتها لتعرف ضعفها:

١- بكر بن صالح، وهو متفق عليه في الطرق المتقدمة، ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: ضعيف جداً، كثير التفرد بالغرائب[٦].

٢- عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن الأشل، ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: ضعيف، وأبوه ثقة[٧].

ومنها: ما رواه ابن بابويه قال: حدثنا أبو محمد الحسن بن حمزة العلوي، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن درست السروي، عن جعفر بن محمد بن مالك، عن محمد بن عمران الكوفي، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله(ع).

وهذه الطريق فيها ممن جرحوه من يلي:

---

(٥) إعلام الورى للطبرسي(٣٧١).

(٦)رجال الحلي(٢٠٨).

(٧)رجال الحلي(٢٣٩).

١- جعفر بن محمد بن مالك بن عيسى بن سابور.

قال النجاشي: كان ضعيفاً في الحديث.

ثم قال: قال أحمد بن الحسين: كان يضع الحديث وضعاً ويروي عن المجاهيل، وسمعنا من قال: كان أيضاً فاسد المذهب والرواية.

قال الحلي: ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل أبو علي بن همام، وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الرازي!!!!!!!!!!!!!!!!.

وقال الغضائري: كان كذاباً متروك الحديث جملة، وكان في مذهبه ارتفاع، ويروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه.

قال الحلي: فعندي في حديثه توقف ولا أعمل بروايته.

ذكر جميع ذلك الحلي في الضعفاء من رجاله[٨].

٢- إسحاق بن عمار بن حيان.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: كان فطحياً، ثم قال: الأولى عندي التوقف فيما ينفرد به[٩].

ومنها: طريق أخرى أوردها ابن بابويه، فيها من الضعفاء:

١- جعفر بن محمد بن مالك، وقد سبق الكلام حوله.

٢. عبد الحميد بن أبي الديلم.

---

(٨) رجال الحلي(٢١٠).

(٩) رجال الحلي (٢٠٠).

ذكره الحلي في الضعفاء.

وقال ابن الغضائري: ضعيف[١٠].

ومنها: ومنها ما رواه ابن بابويه أيضاً[١١] قال: حدثنا سعد بن عبد الله، عن علي بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن ابن أذينه، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس.

وفي هذا السند ممن جرحوه:

١. أبان بن أبي عياش.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: تابعي ضعيف جداً، روى عن أنس بن مالك، وعلي بن الحسين، لا يلتفت إليه، وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه، هكذا قاله ابن الغضائري، إلى قوله: والأقوى عندي التوقف فيما يرويه لشهادة ابن الغضائري عليه بالضعف، وكذا قال شيخنا الطوسي(ره) [١٢] في كتاب الرجال، قال: إنه ضعيف[١٣].

٢. سليم بن قيس الهلالي.

قال ابن الغضائري: سليم بن قيس العامري روى عن أبي عبد الله والحسن والحسين وعلي بن الحسين عليهم السلام، وينسب إليه هذا الكتاب المشهور،

---

(١٠) رجال الحلي(٢٤٥).

(١١) إعلام الورى(٣٧٤).

(١٢) أي قدس سره.

(١٣) رجال الحلي(٢٠٧).

وكان أصحابنا يقولون: إن سليماً لا يعرف ولا ذكر في خبر، إلى قوله: والكتاب موضوع لا مرية فيه، وعلى ذلك علامات تدل على ذلك:ت

منها: ما ذكر أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت.

ومنها: أن الإئمة ثلاثة عشر وغير ذلك....الخ.

ذكر هذا الحلي في رجاله[١٤].

ومنها: ما رواه ابن بابويه أيضاً[١٥] بسنده عن الحسين بن علوان، عن أبي عمرو بن خالد، عن سعيد بن طريف، عن الأصبغ بن نباته.

وفيه من المجروحين عندهم وعلى قود مذهبهم ثلاثة من رجال الزيدية:

١. الحسين بن علوان.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: كوفي عامي، ذكره الحلي في رجاله[١٦].

٢. عمرو بن خالد الواسطي.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: كان بترياً.

والبترية عندهم غير مقبولين.

٣. سعد بن طريف الحنظلي.

ذكره الحلي في الضعفاء.

([١٤]) رجال الحلي (٨٣).

([١٥]) إعلام الورى(٣٧٥).

([١٦]) رجال الحلي(٢١٦).

قال النجاشي: يعرف وينكر.

وقال ابن الغضائري: إنه ضعيف[١٧].

ومنها: ما رواه أيضاً ابن بابويه أيضاً[١٨] بسنده قال: حدثنا أحمد بن الحسن القطان، قال حدثنا أحمد بن يحيى بن زكريا، حدثنا بكر بن صالح، عن عبد الله بن حبيب.

حدثنا الفضل بن الصقر العبدي، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عباية بن ربعي.

ففي السند الأول من الضعفاء، **بكر بن صالح**، وقد تقدم الكلام فيه.

ومنها: ما رواه ابن بابويه الملقب الصدوق أيضاً بسنده إلى أحمد بن الحارث، عن المفضل بن عمرو، عن يونس بن ظبيان، عن جابر بن يزيد الجعفي.

وفي هذا السند من المجروحين عندهم:

١. المفضل بن عمرو الجعفي.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: ضعيف كوفي فاسد المذهب مضطرب الرواية، لا يعبأ به متهافت، مرتفع القول خطابي، وقد زيد عليه شيء كثير، وحمل الغلاة في حديثه حملاً عظيماً، ولا يجوز أن يكتب حديثه[١٩].

---

(١٧) رجال الحلي(٢٢٦).

(١٨) إعلام الورى(٣٧٥).

(١٩) رجال الحلي(٢٥٨).

٢. أحمد بن الحارث.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال فيه: واقفي من أصحاب المفضل بن عمرو، وهو من قد عرفت سابقاً.

ومنها: ما رواه الصدوق في إكمال الدين بسنده، قال حدثنا علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن جده أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه محمد بن خالد، عن محمد بن داوود، عن محمد بن الجارود العبدي، عن الأصبغ بن نباته.

وفي هذا السند من رجالهم المجروحين:

١. محمد بن خالد البرقي.

قال النجاشي: ضعيف الحديث.

وقال الغضائري: حديثه يعرف وينكر، ويروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل[٢٠].

٢. الأصبغ بن نباته.

قال الحلي: ضعيف[٢١].

ومنها: ما رواه الصدوق أيضاً عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن أبي عبد الله.

---

(٢٠) رجال الحلي(١٣٩).

(٢١) رجال الحلي(٢٧٨).

ومحمد بن الحسين، عن إبراهيم بن أبي يحيى المدني، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري.

وفي هذه الطريق هارون بن سعد العبدي، أبو هارون العبدي، ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: زيدي.

وهم يعتبرون الزيدي ضعيف مجروح.

ومنها: ما رواه الصدوق أيضاً بسنده عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة الثمالي.

وهذا السند فيه **محمد بن الفضيل الأزدي**، ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: أزدي صيرفي يرمى بالغلو.

ومنها: ما رواه الصدوق أيضاً عن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد، عن الخشاب، عن الحسن بن سماعة، عن علي بن الحسين بن رباط، عن ابن أذينة، عن زرارة.

وفيه **الحسن بن محمد بن سماعة** ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: واقفي المذهب.

ومنها: ما رواه الطوسي في الغيبة(١٥٠) والمجلسي في البحار(٢٦٠/٣٦) قال الطوسي: أخبرنا جماعة عن أبي عبد الله الحسيني، عن علي بن سفيان البزوفري، عن علي بن سنان الموصلي، عن علي بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن الخليل، عن جعفر بن أحمد المصري.

وفيه من المجروحين:

أحمد بن محمد أبو عبد الله الخليلي.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: ضعيف جداً، لا يلتفت إليه، كذاب، وضاع للحديث، فاسد المذهب[٢٢].

ومنها: ما رواه الصدوق بسنده عن عدة من أصحابه، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن عبد الله بن القاسم، عن حيان، عن داوود بن سليمان الكناني، عن أبي الطفيل.

وفي هذا السند ممن لا يعتمد عليهم عندهم:

١. محمد بن خالد البرقي، وقد تقدم.

٢. عبد الله بن القاسم الحارثي.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: كان ضعيفاً مغالياً، صحب معاوية بن عمار، ثم خلط وفارقه، وكان متروك الحديث معدولاً عن ذكره[٢٣].

٣. حيان السراج.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال الكشي: إنه كان كيسانياً[٢٤].

ومنها: ما رواه الصدوق أيضاً عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، ومحمد بن أبي عبد الله، ومحمد بن حمزة، عن سهل بن زياد جميعاً، عن الحسن بن العباس بن الحريش، عن أبي جعفر الثاني.

---

(٢٢) رجال الحلي(٢٠٥).

(٢٣) رجال الحلي(٢٣٨).

(٢٤) رجال الحلي(٢١٩).

وفي هذا السند من الساقطين:

١- سهل بن زياد الرازي.

ذكره الحلي في الضعفاء.

وقال النجاشي: ضعيف في الحديث غير معتمد فيه.

وقال ابن الغضائري: كان ضعيفاً جداً.

وقال الطوسي في عدة مواضع: ضعيف، وفي موضع: ثقة.

وقال الحلي: كان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب، وأخرجه من قم إلى الري.

وقال الحلي أيضاً: أظهر ـ أي أحمد بن محمد بن عيسى ـ البرآة منه، ونهى الناس عن السماع منه، والرواية عنه، ويري المراسيل ويعتمد المجاهيل[٢٥].

٢- الحسن بن العباس بن الحريش.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: ضعيف جداً.

وقال ابن الغضائري: ضعيف الرأي، روى عن أبي جعفر الثاني (ع) فضل **{إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ}**، كتاباً مصنفاً، فاسد الألفاظ، مخايله تشهد على أنه موضوع، وهذا الرجل لا يلتفت إليه، ولا يكتب حديثه[٢٦].

---

(٢٥) رجال الحلي(٢٢٩،٢٢٨).

(٢٦) رجال الحلي(٢١٤).

ومنها: ما رواه ابن بابويه الملقب الصدوق عن الحسين بن زيد، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه عن الصادق، عن آبائه.

وفي هذا السند:

١. الحسن بن علي بن أبي حمزة سالم البطائني.

ذكره الحلي في الضعفاء.

قال الكشي: حدثني محمد بن مسعود، قال سألت علي بن الحسن بن فضالة عن علي بن الحسن بن سالم.

فقال: كذاب ملعون، رويت عنه أخبار كثيرة، وكتبت عنه تفسير القرآن من أوله إلى آخره، إلا أنني لا أستحل أن أروي عنه حديثاً واحداً.

وقال ابن الغضائري: إنه واقف بن واقف، ضعيف في نفسه.

وقال الحلي: حكى أبو الحسن حمدويه بن نصير عن بعض أشياخه أنه قال: الحسن بن علي بن أبي حمزة رجل سوء.

٢. أبوه علي بن أبي حمزة سالم البطائني.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: هو أحد عمد الواقفة.

وقال أبو الحسن علي بن الحسن بن فضال: علي بن أبي حمزة كذاب واقفي متهم ملعون، ثم تكلم بكلام يشبه ما نقلناه في ولده.

وقال ابن الغضائري: علي بن أبي حمزة لعنه الله أصل الوقف، وأشد الخلق عداوة للوالي من بعد أبي إبراهيم[٢٧].

ونقل الحلي أن أبا عبد الله (ع) قال فيه عندما سئل عنه وعن أبي السراج وعن ابن أبي سعيد المكاري: كانوا من أهل الضلال[٢٨].

ومنها: ما رواه الصدوق أيضاً بسنده عن محمد بن موسى بن المتوكل، قال حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، حدثنا موسى بن عمران النخعي، عن عمه الحسين بن يزيد، عن الحسن بن علي بن سالم، عن أبيه.

وهذا فيه: الحسن بن علي بن سالم البطائني وأبوه، وقد تقدما.

ومنها: ما رواه الصدوق أيضاً قال:

حدثنا محمد بن علي بن ماجيلويه، قال حدثنا عمي محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن محمد بن علي القرشي، عن محمد بن سنان، عن المفضل بن عمر، عن أبي حمزة الثمالي.

وفيه من غير المقبولين الذين لا يعول عليهم:

١- محمد بن علي القرشي، الملقب أبا سمينة.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: ضعيف جداً، فاسد الإعتقاد، لا يعتمد في شيء، وكان قد ورد قم واشتهر بالكذب، ونزل على أحمد بن محمد بن عيسى

---

(٢٧) رجال الحلي(٢٣١.٢٣٢).

(٢٨) رجال الحلي(٢٦٧).

مدة، ثم اشتهر بالغلو فجفي، وأخرجه أحمد بن محمد بن عيسى من قم، وكان كذاباً شهيراً في الإرتفاع، لا يلتفت إليه، ولا يكتب حديثه.

وذكر علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري، عن الفضل بن شاذان أنه قال: كدت أن أقنت على أبي سمينة محمد بن علي الصيرفي، فقلت له: ولم استوجب القنوت من بين أمثاله؟.

قال: لأني أعرف منه ما لا تعرفه.

وقال الفضل بن شاذان في بعض كتبه: الكذابون المشهورون، أبو الخطاب، ويونس بن ظبيان، ويزيد بن الصائغ، ومحمد بن سنان، وأبو سمينة أشهرهم[٢٩].

٢- محمد بن سنان.

ذكره الحلي في الضعفاء.

قال الطوسي: ضعيف.

وقال النجاشي: ضعيف.

وقال ابن الغضائري: ضعيف غال لا يلتفت إليه.

وقال الحلي: روى الكشي فيه قدحاً عظيماً.

ذكر جميع ما تقدم الحلي في رجاله[٣٠].

---

(٢٩) رجال الحلي(٢٥٣).

(٣٠) رجال الحلي(٢٥١).

٣- المفضل بن عمر، ذكره الحلي في الضعفاء، وقد قدمنا جرحه عنهم، فراجعه قبل هذا الموضع.

ومنها: ما رواه الصدوق أيضاً، قال حدثنا أبي ومحمد بن الحسن، قالا: حدثنا سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري، وعن محمد بن يحيى العطار، وأحمد بن إدريس، قالوا حدثنا أحمد بن أبي عبد الله البرقي....الخ.

وفيه من المجروحين:

أحمد بن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي.

وقد اختلفت أقوال الإمامية فيه بين قادح ومادح، غير أن من وثقه وصمه، والجارح أولى وإن كثر المعدل.

قال الحلي: ثقة غير أنه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل.

وقال ابن الغضائري: طعن عليه القميون، وليس الطعن فيه، وإنما الطعن فيمن يروي عنه، فإنه كان لا يبالي عمن أخذ، على طريقة أهل الأخبار[٣١].

ومنها: ما رواه الصدوق أيضاً، قال حدثنا علي بن عبد الله الوراق، قال حدثنا محمد بن هارون الصوفي، عن عبد الله بن موسى......إلى آخر السند.

وفي هذا السند:

محمد بن هارون الصوفي.

---

(٣١) رجال الحلي(١٤).

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: ضعيف[٣٢].

ومنها: ما رواه الصدوق أيضاً، قال حدثنا الحسن بن أحمد بن إدريس، قال حدثنا أبي، إلى قوله عن المفضل بن عمر.

والمفضل بن عمر، من قد عرفت سابقاً.

ومنها: ما رواه أيضاً، قال حدثنا عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار، قال حدثنا علي بن محمد، قال حدثنا أحمد بن سليمان، عن محمد بن إسماعيل بن بزيغ، عن حيان السراج، عن السيد بن محمد الحميري.

وفيه من المجروحين أيضاً:

حيان السراج.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: قال الكشي: كان كيسانياً[٣٣].

---

(٣٢) رجال الحلي(٢٥٤).

(٣٣) رجال الحلي(٢١٩).

الروايات التي رواها صاحب فرائد السمطين حول النص

ومن روايات الإمامية أيضاً ما رواه صاحب فرائد السمطين من الأخبار التي فيها ذكر الاثني عشر وتعدادهم، وإليك نقد تلك الروايات:

أولاً: ما رواه في الجزء الثاني في الباب الحادي والثلاثين صـ١٣٣بسنده المتصل، وفيه: **محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني.**

وهذا ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: ضعفه جماعة من أصحابنا.

وقال ابن الغضائري: إنه وضاع كثير المناكير، رأيت كتبه وفيها الأسانيد من دون المتون، والمتون من دون الأسانيد[٣٤].

ثانياً: ما رواه أيضاً في الجزء الثاني صـ١٣٦. رقم (٤٣٢) في الباب الثاني والثلاثين، بسند وفيه **بكر بن صالح**، وقد تقدم القول فيه.

ثالثاً: ما رواه أيضاً في الجزء الثاني في الباب الثاني والثلاثين صـ١٣٩، بسند، وفيه من يلي:

١- جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، وقد تقدم تضعيفه.

٢- درست.

ذكره الحلي في الضعفاء.

---

(٣٤) رجال الحلي(٢٥٢).

وقال الكشي: ابن أبي منصور واسطي كان واقفياً[٣٥].

٣– عبد الله بن القاسم.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: من أهل الإرتفاع، ذكره الكشي[٣٦].

٤– عبد الله بن جبلة.

ذكره الحلي في الضعفاء[٣٧].

رابعاً: وفي نفس الجزء والباب والصفحة المتقدمة بسند آخر، وفيه:

أبو الجارود، زياد بن المنذر، وقد تقدم طعنهم فيه، وجرحهم له.

رابعاً: ما رواه في الباب الرابع والثلاثين من الجزء الثاني صـ١٥١. بسند فيه ممن تقدم جرحه من يلي، وهو من طرق اللوح عند الإمامية:

١– أحمد بن أبي عبد الله البرقي.

٢– محمد بن علي القرشي، المعروف بابن سمينة.

٣– ليث بن أبي سليم.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: من أصحاب الباقر مجهول.

---

(٣٥) رجال الحلي(٢٢١).

(٣٦) رجال الحلي(٢٣٧).

(٣٧) رجال الحلي(٢٣٧).

خامساً: ما رواه في الجزء الثاني في الباب الحادي والستين صـ٣١٣. رقم(٥٦٤)، بسند وفيه:

بكر بن عبد الله بن حبيب المزني.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: يعرف وينكر[٣٨].

سادساً: ما رواه في الباب الحادي والستين من الجزء الثاني صـ٣١٢. رقم (٥٦٢)، بسند فيه:

المعلى بن محمد البصري.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: مضطرب الحديث والمذهب.

وقال ابن الغضائري: المعلى بن محمد البصري يعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء.

سابعاً: ما رواه في الباب الحادي والستين من الجزء الثاني صـ٣٢١. بسند فيه:

عباد بن يعقوب الرواجني.

ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: عامي المذهب.

---

(٣٨) رجال الحلي(٢٠٨).

بعض الروايات التي أوردها في بحار الأنوار

وقد أورد المجلسي في بحار الأنوار الذي يعد أكبر مؤلفات الإمامية، ومن معتمداتهم أيضاً كثيراً من الروايات التي يحتاج استيفاؤها إلى وقت طويل، ومجلد واسع، وقد حاولت أن أتتبع بعض تلك الروايات، وإليك بعضها:

الأولى: ما رواه في (١٩٥،١٩٧/٣٦) في الباب الأربعين في أخبار اللوح بأسانيد متعددة لا تخلو طريق منها من **بكر بن صالح**، وهو من قد عرفت سابقاً.

الثانية: ما رواه في (٢٠٠/٣٦) بسند فيه:

١- جعفر بن محمد بن مالك.

٢- إسحاق بن محمد بن عمار، وكلاهما قد تقدم تضعيفهما.

الثالثة: ما رواه (٢٠١/٣٦) وفيه:

جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، ودرست، وعبد الله بن جبلة، وقد تقدموا.

الرابعة: ما رواه (٢٠١/٣٦) وفيه: **أبو الجارود**، وقد تقدم.

الخامسة: وما رواه (٢٠٢/٣٦) وفيه: **محمد بن سنان**، وقد تقدم.

السادسة: ما رواه (٢٠٣/٣٦) وفيه: الحسن بن سماعة، وجعفر بن محمد بن سماعة، وقد تقدما.

السابعة: ما رواه (٢٠٤/٣٦) وفيه:

محمد بن فضل، ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: أزدي صيرفي يرمى بالغلو[٣٩].

الثامنة: ما رواه (٢٠٩/٣٦) وفيه:

المفضل بن صالح، ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: ضعيف كذاب يضع الحديث[٤٠].

التاسعة: ما رواه (٢١٠/٣٦) وفيه:

محمد بن الوليد،ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: ضعيف[٤١].

العاشرة: ما رواه في (٢١٠/٣٦) أيضاً، بسند آخر فيه:

أبو جميلة الأسدي، والمفضل بن صالح.

الحادية عشرة: ما رواه (٢١١/٣٦) وفيه:

أبان بن أبي عياش، وسليم بن قيس الهلالي.

الثانية عشرة: ما رواه (٢١٦/٣٦) وفيه:

علي بن أحمد الموصلي، أحمد بن محمد الخليلي.

الثالثة عشرة: ما رواه (٢٢٠/٣٦) وفيه:

أبو هارون العبدي.

---

(٣٩) رجال الحلي(٢٥١).

(٤٠) رجال الحلي(٢٥٨).

(٤١) رجال الحلي(٢٥٧).

الرابعة عشرة: ما رواه (٣٦/٢٢٢) وفيه:

عمرو بن شمر الجعفي، ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: ضعيف جداً، زيد أحاديث في كتب جابر الجعفي، ينسب إليه بعضها، فالأمر ملتبس، فلا أعتمد على شيء مما يرويه[٤٢].

الخامسة عشرة: ما رواه في (٣٦/٢٢٦) في الباب الحادي والأربعين، وفيه:

محمد بن سنان، والمفضل بن عمرو.

السادسة عشرة: ما رواه في (٣٦/٢٢٨) وفيه:

جعفر بن محمد بن سماعة.

السابعة عشرة: ما رواه في (٣٦/٢٢٩) وفيه:

مسروق.

وعلى العموم فهذه التي ذكرناه معتمدات الإمامية في روايات النص، وهي كما ترى ضعيفة الرجال، لا صحة فيها ولا قبول لها عندهم، دعك عند سواهم وغيرهم.

---

(٤٢) رجال الحلي(٢٤٢).

بعض الروايات التي أوردها في الكافي

وإليك النصوص التي أوردها الكليني في الكافي على إمامة الاثني عشر:

١- روى في (١/٣٠٣) في النص على علي بن الحسين (ع).

بسند فيه: **أبو الجارود**، وقد تقدم.

٢- روى في (١/٣٠٤) بطرق:

الأولى فيها: **أبو الجارود**.

والثانية فيها: **حنان بن سدير**، ذكره الحلي في الضعفاء.

قال الشيخ الطوسي: واقفي.

وقال الحلي: وعندي في روايته توقف[٤٣].

٣- روى في (١/٣٠٥) في النص على موسى الكاظم بطرق:

الأولى فيها: **أحمد بن محمد بن خالد البرقي**، وطريق أخرى فيها البرقي أيضاً.

والثانية فيها: **أحمد بن مهران**، ذكره الحلي في الضعفاء.

وقال ابن الغضائري: إنه ضعيف[٤٤].

٤- وروى في(١/٣٠٩) بسند فيه:

أحمد بن مهران، والمفضل بن عمرو.

---

(٤٣) رجال الحلي(٢١٨).

(٤٤) رجال الحلي(٢٠٥).

وسند آخر فيه **أحمد بن الحسن الميثمي**، ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: واقفي، وقال الحلي في بعضها عندي أن فيه توقف[٤٥].

٥- وروى في(١/٣١٠) بطرق:

الأولى فيها: **طاهر بن حاتم**، ذكره الحلي في الضعفاء.

قال الطوسي: غال كذاب.

وقال في كتاب آخر: كان مستقيماً ثم تغير وأظهر القول بالغلو.

وقال ابن الغضائري: كان فاسد المذهب ضعيفاً[٤٦].

والثانية فيها: محمد بن سنان، معلى بن محمد.

والثالثة فيها: **الحسين بن مسكان**، ذكره الحلي في الضعفاء.

قال ابن الغضائري: لا أعرفه إلا أن جعفر بن محمد بن مالك روى عنه أحاديث فاسدة، وما عند أصحابنا عن هذا الرجل علم[٤٧].

٦- روى في (١/٣١١) في النص على أبي الحسن الرضا، بسند فيه: **أحمد بن محمد البرقي**.

٧- وروى في (١/٣١٢) بطرق:

الأولى فيها: أحمد بن مهران، ومحمد بن سنان.

---

(٤٥) رجال الحلي(٢٠٢).

(٤٦) رجال الحلي(٢٣١).

(٤٧) رجال الحلي(٢١٧).

الثانية فيها: معلى بن محمد.

الثالثة فيها: **أحمد بن مهران، وزياد بن مروان القندي،** ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: أحد أركان الوقف، وبالجملة فهو عندي مردود الرواية(٤٨).

الرابعة فيها: أحمد بن مهران، ومحمد بن الفضيل.

الخامسة: أحمد بن مهران، ومحمد بن سنان.

٨- ما روى في (٣١٣/١) بطرق:

الأولى فيها: أحمد بن محمد البرقي.

وبعدها خمس طرق كل طريق فيها: **أحمد بن مهران.**

٩- ما روى في (٣١٥/١) في باب النص على الرضا، وفي طرقه:

أحمد بن محمد بن مهران.

١٠- ما روى في(٣١٩/١) وفيها:

سهل بن زياد، ومحمد بن سنان.

١١- ما رواه في (٣٢٠/١) في باب النص على أبي جعفر الثاني بطرق:

الأولى: فيها **سهل بن زياد.**

الثانية: أحمد بن محمد البرقي.

الثالثة: فيها **أحمد بن محمد البرقي** أيضاً.

---

(٤٨) رجال الحلي(٢٢٤).

١٢- ما رواه (٢٣١/١) بثلاث طرق فيها: **أحمد بن مهران.**

١٣- ما رواه في (٥٢٥/١) باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، بسند فيه: **أحمد بن محمد البرقي.**

١٤- ما رواه في (٥٢٨/١) وفيه: بكر بن صالح، وعبد الرحمن بن سالم.

١٥- ما رواه في (٥٢٩/١) بطريقين:

الأولى فيها: أبان بن أبي عياش، وسليم بن قيس.

الثانية فيها: أحمد بن محمد بن خالد البرقي.

١٦- ما رواه في (٥٣١/١) بطريقين:

الأولى: ابن سماعة، وعبد الله بن محمد الخشاب، وزرارة، وقد تقدم.

الثانية وفيها: **أبو هارون العبدي.**

١٧- وفي (٥٣٢/١) بطريقين:

في الأولى: محمد بن الفضيل.

والثانية: سهل بن زياد.

١٨- ما رواه في (٥٣٣/١) وفيه: **زرارة:**

وهو متهم في دينه عند كثير من رجال الإمامية، وجرحه الكثير من علمائهم، روى الكشي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: ((لعن الله زرارة)) [٤٩].

---

(٤٩) رجال الكشي(١٤٨).

وروى الكشي أيضاً عن الصادق عليه السلام أنه قال((زرارة شر من اليهود والنصارى ومن قال إن الله ثالث ثلاثة)) (٥٠).

وهناك روايات أخرى تدل على ذمه عن الصادق عليه السلام.

١٩- ما رواه في (٥٣٤/١) في الأولى: **سهل بن زياد**.

وفي الثانية: **عثمان بن عيسى**، ذكره الحلي في الضعفاء، وقال: كان شيخ الواقفة ووجهها، وأحد الوكلاء المستبدين بمال موسى بن جعفر عليه السلام.

وقال الطوسي: كان واقفياً[٥١].

فهذه الطرق التي بينا رجالها عليها مدار روايات الإمامية في إثبات اثني عشر إماماً، اختصرناها بحذف بعض الأسانيد والاقتصار على موضع الحجة من الرجال المجروحين، وحذفنا منها أيضاً المتون التي يحتجون بها لأسباب:

منها: طول بعض الأخبار فبعضها قد يبلغ أكثر من ثلاث أو أربع صفحات، فنشغل الصفحات بما لا فائدة فيه.

ومنها: تشابه بعض الأخبار.

ومنها: أن البحث لا يتعلق بالمتن.

ومنها: أن صحة المتن متوقف على صحة السند والطريق، فإذا بطلت الطريق بطل الخبر.

---

(٥٠) رجال الكشي(١٦٠).

(٥١) رجال الحلي(٢٤٤).

حكم أخبار الإمامية عند أئمة الزيدية

فهذا الذي قدمناه إنما هو باعتبار ما تراه الإمامية أنفسهم في رجال أسانيدهم وأخبارهم، فقد رأيت كيف أحاط بها الوضع والضعف من جميع جوانبها، فكيف يستدل بها العاقل المنصف في أمر من مهمات الدين، وخلافة سيد الأنبياء والمرسلين، صلوات الله عليه وعلى آله الأكرمين.

أما بالنسبة لما ترويه الإمامية في نظر غيرهم فهو مردود غير مقبول:

فالزيدية: لا ترى صحة أخبار الإمامية ولا تقبلها، ولا تستدل بها، في الفروع الفقهية العملية، فكيف في الأصول العقائدية العلمية، إلا من باب الاحتجاج على الخصم فقط.

وإليك الدليل على ذلك، والعلة التي جعلت الزيدية ترد أخبار الإمامية:

قال الإمام المؤيد بالله أبو الحسين أحمد بن الحسين الهاروني عليه السلام في كتاب الإفادة – مخطوط – :

(إن الذي من أجله منع أصحابنا من قبول أخبار الإمامية ما ثبت من اعتقادهم أن ما يروى عن كل من يشار إليه من أئمتهم يجوز أن يروى عن من شاؤوا منهم، بل يجوز أن يروى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حتى أن الواحد منهم إذا سمع الحسن بن علي بن محمد الذي هو آخر أئمتهم يفتي في مسألة فجائز للسامع أن يروي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم نجد أحداً منهم على اختلافهم في كثير من الفروع والأصول يختلفون في هذا الباب،

ويروون فيه حديثاً عن جعفر بن محمد عليه السلام هو عندهم صحيح ومعتمد عليه أنه قال: (حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا حرج عليكم إذا سمعتم مني حديثاً أن تقولوا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم).

قلت: وهذا الخبر رواه الكليني في الكافي (٥٣/١) رواية (١٤)، ورواه أيضاً في وسائل الشيعة (٨٣/٢٧) الباب الثامن، ورواه أيضاً في بحار الأنوار (١٧٨/٢) باب (٢٣) بزيادة: ((وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث علي عليه السلام، وحديث علي حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)).

وهذا الخبر آحادي وهم يشترطون في الخبر أن يكون متواتراً ولا يقبلون الآحاد.

والدليل على أنه آحادي أنه لم يروه سوى هشام بن سالم وحماد بن عثمان.

وأيضاً هو خبر مجروح في رجاله ففي رجال إسناده من يلي:

١. **سهل بن زياد**.

٢. **عمر بن عبد العزيز**، ذكره الحلي في الضعفاء.

وروى الكشي عن الفضل بن شاذان: يروي المناكير.

وقال النجاشي: إنه مختلط(٥٢).

رجع إلى كلام المؤيد بالله عليه السلام، قال عليه السلام:(ثم أصولهم التي

---

(٥٢) رجال الحلي(٢٤٢).

يعتقدونها توجب ذلك، لأن من مذهبهم أن واحداً من أئمتهم لم يقل قولاً من طريق الرأي والاجتهاد، بل إنما قال بنص أخذه خلف عن سلف حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فإذا ثبت ما قلناه من أحوالهم واعتقاداتهم ثبت ضعف رواياتهم عن أئمتهم، بل لم يجز أن يعتمد عليها، لأنا لا نأمن أن يكون أحدهم سمع شيئاً من واحد من أئمتهم بعينه فأضافه إلى غيره ممن هو أعلى طبقة منه، فلا تقع الثقة به، ولهذا فرقنا بينه وبين سائر الروايات الذين لا يتهمون بهذا، لأن هذا باب كبير من التهمة يسقط الشهادة، فأولى أن يسقط الخبر.

وقد رأيت من العلماء من يستضعف ما يرويه ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مع فضل ابن سيرين وظهور ستره وورعه، لما روي أن ابن سيرين كان إذا روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلما اعتقد أن كل ما يقوله أبو هريرة فهو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - وقد علم أن أبا هريرة كان يجوز أن يقول شيئاً برأيه، أو لأنه أخذ عن بعض الصحابة الذين هم أعلى طبقة منه - واعتقد فيه ابن سيرين ما اعتقد، أوجب ذلك ضعف حديثه لهذه التهمة، وقد ذكرت شيئاً من هذا في شرح التجريد في مسألة ولوغ الهر، فإذا وجب ضعف ما يرويه ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهذه التهمة - إن صح عنه ما روي عنه -، كان الأولى أن تسقط أخبار الإمامية للوجه الذي بيناه.

على أن ما روي في هذا الباب عن ابن سيرين إنما هو خبر واحد غير مشهور

ولا مستفيض، وما حكيناه عن الإمامية هو مشهور من اعتقادهم ومذهبهم لذلك وجب سقوط أخبارهم.

وقد حكي عن كثير من العلماء أنهم أجازوا قبول شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية لما اشتهر عنهم أنهم يستجيزون أن يشهد بعضهم لبعض ثقة لقول المشهود له إذا كان من إخوانهم، فصارت هذه الشبهة مسقطة لشهادتهم عند العلماء، فكذلك عندنا أخبار الإمامية يجب سقوطها للتهمة التي ذكرناها) انتهى كلام المؤيد بالله عليه السلام وهو الخبير بمذهبهم، والمطلع على تناقضاتهم وفساد أقوالهم، فقد كان عليه السلام في بادئ الأمر قد يتوافق مع بعض آرائهم، فلما رأى تناقضاتهم واختلافاتهم فيما يروونها، خرج من ذلك المذهب المليء بالتناقضات، إلى مذهب الزيدية المحكم الأمراس، الثابت الأساس، وقد ذكر خروج المؤيد بالله عليه السلام من مذهب الإمامية بسبب اختلافاتهم، وتناقض رواياتهم، الشيخ الطوسي في كتاب ((التهذيب)).

وقال الإمام الناطق بالحق أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني عليه السلام في كتاب الدعامة في الإمامة (صـ١٥٦):

وأي عاقل تطيب نفسه بقبول ما ينفردون بروايته، مع اشتهار نقلتهم برواية التشبيه المحض، والقول بالجسم والصورة، وصريح الإجبار والتناسخ والغلو، مع أن أكثرهم مجاهيل لا يعرفون، حتى كان بعض علماء أهل البيت عليهم السلام يقول: (إن كثيراً من أسانيدهم مبنية على أسامي لا مسميين لها من الرجال)، وقد عرفت من رواتهم المكثرين من كان يستحل وضع الأسانيد للأخبار المنقطعة

إذا وقعت إليه، وحكي عن بعضهم أنه كان يجمع حكايات بزرجمهر وينسبها إلى الأئمة بأسانيد يضعها، فقيل له في ذلك، فقال: ألحق الحكمة بأهلها، وهذا الذي أوردناه من تخاليط القوم أرنا به التنبيه على أمرهم، ولو أردنا استيفاء ذلك لاحتجنا إلى إفراد كتاب فيه.

ومما يدل على ما ذكره الإمامان الأخوان عليهما السلام تصريحات علمائهم بضعف رجالهم ورواياتهم، وإليك بعضاً ذلك:

١- قال الشريف المرتضَى في رسائله (٣/٣١١) في مسألة إبطال العمل بأخبار الآحاد:

اعلم أن لا يجوز والحال هذه أن يتعبد أصحابنا - والحال هذه - أن يعملوا في أحكام الشريعة على أخبار الآحاد، ولا يتم على موجبات أصولهم أن تكون الأخبار التي يروونها في الشريعة معمولاً عليها، وإن جاز لخصومهم على مقتضى أصولهم ذلك، إلى قوله:

فإن معظم الفقه وجمهوره بل جميعه لا يخلو مستنده ممن يذهب مذهب الواقفة، إما أن يكون أصلاً في الخبر أو فرعاً، راوياً عن غيره، ومروياً عنه، وإلى غلاة وخطابية ومخمسة وأصحاب حلول، كفلان وفلان، ومن لا يحصى كثرة، وإلى قمي مشبه مجبر، وأن القميين كلهم من غير استثناء لأحد منهم إلا أبا جعفر بن بابويه القمي - رحمة الله عليه- بالأمس كانوا مشبهة مجبرة، وكتبهم وتصانيفهم تشهد بذلك وتنطق به.

فليت شعري أي رواية تخلص وتَسلم من أن يكون في أصلها وفرعها واقف أو

غال، أو قمي مشبه مجبر، والاختبار بيننا وبينهم التفتيش، ثم لو سَلِمَ خبرُ أحدِهم من هذه الأمور لم يكن راويه إلا مقلد بحت معتقد لمذهبه بغير حجة ودليل، ومَن كانت هذه صفته عند الشيعة جاهل بالله تعالى، لا يجوز أن يكون عدلاً، ولا يُمكن تَقَبُّلُ أخبارِه في الشريعة.

٢- قال محمد بن الحسن المعروف بالحُرّ العامليّ في وسائل الشيعة (٣٠/٢٦٠) في رده على من يشترط عدالة الرواة، قال: وأصحاب الاصطلاح الجديد قد اشترطوا في الراوي العدالة فيلزم من ذلك ضعف جميع أحاديثنا لعدم العلم بعدالة أحد منهم إلا نادراً.

٣- قال الشيخ يوسف البحراني في الحدائق النّاضرة (١/٥) في ذكر المقدمة الأولى فيما بلي به الأئمة من المعاندين مما أجأهم إلى التستر بالتقية، ثم قال:

فلم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلا القليل، لامتزاج أخباره – أي الإمام – بأخبار التقية، كما اعترف بذلك ثقة الإسلام، وعلم الأعلام محمد بن يعقوب الكليني – نور الله مرقده – في جامعه الكافي، حتى أنه – قدس سره – تخطى العمل بالترجيحات المروية عند تعارض الأخبار، والتجأ إلى مجرد الرد والتسليم للائمة الأبرار، فصاروا – أي الأئمة – صلوات الله عليهم – محافظة على أنفسهم وشيعتهم – يخالفون بين الأحكام وإن لم يحضرهم أحد من أولئك الأنام، فتراهم يجيبون في المسألة الواحدة بأجوبة متعددة، وإن لم يكن بها قائل من المخالفين، كما هو ظاهر لمن تتبع قصصهم وأخبارهم، وتحدى سيرهم وآثارهم.

البحث الرابع

وهو في حكم النص عند أهل السنة

قد ذكرنا في ما تقدم أن الإمامية وأهل السنة يتنازعون في حديث الاثني عشر، فترى الإمامية تضيفه إلى نفسها وتجرها لصالح مذهبها، وترى الإمامية ترويها وتحتج به في تعداد أئمتها، وهم على الجملة قد اتفقوا على صحته، وعلى روايته مجملاً بدون اتفاق منهم على تعيين أو تعداد الاثني عشر من هم؟ ومن أين هم؟.

وانفردت كل فرقة بروايات تبين مجمل الخبر، وتقيد مطلق الحديث، وتخصصه في أشخاص على حسب أهوائهم.

وقد أوردنا شطراً من ذلك في البحث الثالث يغني عن إعادته في هذا البحث، فلا حاجة في التطويل.

وعلى كل حال فالخبر غير صحيح، بل هو ضعيف، فلا تقوم به حجة ولا دلالة، وكل ما ترويه الطائفتان — من الاثني عشرية والسنية – في تبيينه فليس بصحيح، بل مردود على كل طائفة.

وقد ذكرنا ضعف أخبار الإمامية وخصصناه بالذكر هنا لكونهم الذين يرددون ويكثرون الإحتجاج به، ولأهل السنة بحث آخر.

بعض أقوال الإمامية المتفرعة على النص

وإذ قد انتهينا من الكلام في ما أردناه حول النص الذي هو العمدة العظمى للإمامية في بناءِ مذهبهم، الذي إذا بطلَ بطل مذهبهم، فإن هناك بعض الأقوال الخطيرة التي تقول بها الإمامية، وهي مما يتفرع على النص الذي أبطلناه سابقاً، ولا بأس بالإشارة إليها لتتم الفائدة:

القول الأول: عصمة الإمام

ويعنون بالعصمة كون الإمام ممنوعاً من فعل المعاصي بموانع ربانية تحجزه عن الوقوع في المحرمات، أو الإخلال بشيء من الواجبات.

ويجعلون العصمة شرطاً من شروط الإمام، ومقياس العلم بعصمة الإمام هو بأن تثبت عندهم إمامته، فإذا ثبتت إمامته عندهم جزموا بعصمته، وطريق ثبوتها عندهم هو النص، وقد تقدم إبطاله، وببطلانه تبطل العصمة المدعاة لأئمتهم الاثني عشر، ما خلا عصمة أمير المؤمنين علي عليه السلام والحسنين فهي أمر خارج عن ذلك.

القول الثاني: علم الغيب

ومما تدعيه الإمامية لأئمتها أيضاً علم الغيب، وهذه صفة لا تكون إلا لله تعالى كما قال الله تعالى **{فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدَاً إلا من ارتضى من رسول فإنه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصداً}**[الجن/٢٧].

فعلم الغيب المطلق لا يكون إلا لله تعالى لا يطلع عليه غيره، وإذا أراد إطلاع أحد على غيبه كان نبياً يطلعه على ما يحتاج إليه مما يكون فيه الإثبات لنبوته على منكريها، أو ما فيه مصلحة للدين.

وقد نفى الله تعالى عن نبيه الكريم محمد بن عبد الله الصادق الأمين علم الغيب فقال تعالى آمراً له بتبليغه **{قُلْ لا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ}**[الأنعام/٥٠]، **{قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ}**[النمل/٦٥]، **{عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ}**[الجن/٢٦،٢٧]، **{فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ}**[يونس/٢٠]، **{وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ}**[الأعراف/١٨٨]، **{وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ}**[الأنعام/٥٩]، ويقول جل جلاله لنبيه العظيم: **{وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ}**[التوبة/١٠١].

فانظر كيف نفى الله تعالى عن نبيه علم المنافقين وانفرد به جل وعلا عن بقية خلقه، وهؤلاء الإمامية يجعلون لأئمتهم علم أوليائهم وأعدائهم، ومحبيهم ومبغضيهم، وأشياعهم ورافضيهم، وأنهم يعلمون ما في قعور البحور، وما في السماوات وما في الأرض إلى غير ذلك من الصفات التي لا يجوز إضافتها إلا إلى

علام الغيوب جل وعز، ومما هو مسطر في كتبهم لا يمكن إنكاره، ولا يستطيعون محو آثاره إلا بتضعيف تلك الروايات الشوهاء السوداء في صفحات التاريخ.

وإذا كانت الإمامية تدعي للاثني عشر علم الغيب، فنحن نناقشهم بما يلي:

يقال لهم: كيف قتل الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، والإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام؟.

لا شك أن الجواب: أنهما قتلا سماً.

فيقال لهم: هل علم الإمامان بأن في الطعام أو الشراب الذي قدم إلى كل واحد منهما سماً أم لم يكونا عالمين بذلك؟.

فإن قالوا: علموا بذلك.

قيل لهم: فهل يجوز للمسلم أن يأكل طعاماً أو يشرب شراباً يكون ذلك مما يسبب له بالضرر أو يؤدي بحياته إلى الهلاك؟

فإن قالوا: يجوز ذلك.

قلنا: فقد قال الله تعالى **{وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً}**[النساء/٢٩]، وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ((من تحسى سماً فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالداً فيها مخلداً)).

وإن قالوا: لا يجوز ذلك، كان ذلك دليلاً على نفي علمهم بأن في ذلك الطعام سماً، وبذلك يبطل علمهم للغيب.

فإن قالوا: ليس علمهم للغيب بالطبع، وإنما هو بالوحي أو الإلهام.

قلنا: الوحي من الله تعالى إلى البشر طريق يختص بها الأنبياء عليهم السلام، وليس يدعي نبوة الاثني عشر إلا كافر صريح الكفر.

القول الثالث: ظهور المعجز على يديه

ونحن نقول لهم: هل يجب ظهور المعجز على يد الإمام أم لا؟

إن قالوا: يجب ظهورها لنعلم بها صدقهم وإمامتهم.

قلنا: فما هو الفرق إذاً بين النبي والإمام؟ وهل يجوز أن نسمي الإمام نبياً للإشتراك في العلة التي لأجلها علمنا كون النبي نبياً؟ وهل ما يظهر بزعمكم على الأئمة من المعجزات قبل العلم بإمامتهم أم بعد العلم بها؟ وهل المعجزات هي الطريق إلى معرفة الإمام أم هو النص؟.

إن قالوا: بأن المعجزات هي الطريق، بطل احتجاجهم بالنص.

وإن قالوا: النص هو الطريق، فلا حاجة إلى وجوب ظهور المعجز عليهم، لإغناء النص عنها.

ويقال لهم أيضاً: هل ما يظهر من المعجزات على الأئمة بزعمكم بطريق التواتر أو الآحاد؟.

فإن قالوا: بالتواتر.

قلنا: فما بالها لم يروها غيركم من الطوائف، وانفردتم أنتم بروايتها.

وإن قالوا: بالآحاد، فهي طريق ظنية، لا تجدي في مسألة قطعية.

واعلم أيها المطلع الكريم عصمنا الله وإياك من الغلو والزلل، ووفقنا

لصالح الطاعة والعمل: أن من اطلع على ما يروونه للأئمة الاثني عشر من المعجزات والآيات يكذب بها من أول وهلة، إذ لم يحصل مثلها حتى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولولا محبة الاختصار لأوردنا الكثير من تلك الأسمار، التي ملؤوا بها الأسفار، وشغلوا بترهاتها أوقاتهم في الليل والنهار، والأئمة عليهم السلام غنيون كل الغنى عن تلك الترهات المنفرة، والتخرصات غير المقبولة، وليسوا بحاجة إلى أن نضع لهم روايات كاذبة تدل على فضلهم، ففضائل العترة النبوية مشهورة معلومة، نطق بها القرآن، وجرت على لسان سيد ولد عدنان صلى الله عليه وعلى آله الأطهار، ونحن لا ننكر ما يجعله الله تعالى لأوليائه من الكرامات التي تبين عظيم قدرهم، وتؤكد ارتفاع شأنهم، وإنما ننكر التكلف والوضع والكذب على أئمة العترة عليهم السلام، ولو أنا شغلنا أنفسنا برواية الصحيح من الأخبار في فضلهم لكان فيها كفاية كافية لكل من أنصف، ومقنع لكل من اطلع وعرف، ولكن أراد هؤلاء أن يفتحوا باباً للخصم والعدو في إبطال جميع فضائل العترة، وأن يدخل معهم الشك في الصحيح بسبب التباسه بالضعيف الباطل، وأن ينبزوا أشياعهم بالغلو، وهذا في الواقع صحيح منطبق على الفرقة الإمامية، التي ضررها على أهل البيت وأشياعهم أعظم من ضرر غيرها من الأعداء، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ولولا أن هذا البحث موضعه الاختصار، والابتعاد عن التطويل والإكثار، لذكرت من ذلك ما يشرح الخاطر، ويسر الناظر، ويبهت المكابر، ويرد الخصم إلى قول أهل الحق وهو ذليل حقير صاغر، ومن أراد معرفة صحة قولي وما أورده فليطالع كتاب الإمامة لمحمد بن جرير بن رستم الطبري، في باب معجزات

الصادق، وقصة الشمس التي تناولها بيده وأكسف ضوءها، واسود الأفق من ذلك الموقف، ونحو ما ذكره أبو الفتح الأربلي في كشف الغمة من الطيور التي أماتها الصادق وأحياها، وغيرها من القصص والأساطير التي تشم منها رائحة الوضع، وعليها تلوح علامات البطلان، وهي إلى التشويه بأئمة الهدى أقرب منها إلى التعريف بفضلهم.

حكم الزيدية عند الإمامية

واعلم أنه قد اغتر بالإمامية في هذه الأزمنة الكثير من ضعفة النفوس، وكاد أن يتبعهم في أقوالهم الجم الغفير من الناس، يغترون بما يسمعون منهم من الروايات في أهل البيت عليهم السلام، وما يوردون في أعداء العترة من الأخبار فحبهم كثير ممن لا معرفة له ولا اطلاع، وتشبث بهم الكثير من الأتباع، ولعمري إن كل دعوة جعلت حب أهل البيت شعارها، واتباعهم دثارها لَحَرِيَّةٌ بالقبول والإنصات، وهذه عادة أكثر أهل المذاهب وغيرهم يتسللون باتباع أهل البيت، ويظهرون حبهم، ويوردون للعوام وللناس فضائلهم، إلى أن تتم لهم المطالب، ويبلغوا ما أحبوا من أمورهم ثم يقلبون الأمور، ويخرجون من نواياهم المستور، وكذلك تفعل الإمامية.

ولما كانت الإمامية تتستر بالتقية، فلا يكاد يبان لها على مذهب، ولا يعتمد لها على قول، بل لا يبين صدقهم من مينهم، انخدع بهم الكثير من الزيدية الذين لا يطلعون على ما تحكيه الإمامية وترويه في الزيدية من الحكم عليهم بالكفر، والتجرؤ عليهم بالسب والهتك، فأردت في هذا أن أنقل بعض أقوالهم التي عثرت عليها في الزيدية، ليتبين شدة بغضهم للزيدية، وليحذر الزيدية الإغترار بهم.

روى المجلسي في بحار الأنوار(٣٤/٣٧) عن عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عن الصدقة على الناصب وعلى الزيدية؟

فقال: لا تَصَدَّقْ عليهم بشيء، ولا تسقهم من الماء إن استطعت.

وقال لي: الزيدية هم النصاب.

ورواه أيضاً الطوسي في التهذيب(٥٣/٤)، وفي مستدرك الوسائل(١٠٨/٧).

وروى المجلسي أيضاً في البحار(٣٤/٣٧) عن محمد بن الحسن، عن أبي علي الفارسي قال: حكى منصور عن الصادق علي بن محمد بن الرضا (ع): أن الزيدية والواقفة والنصاب بمنزلة عنده سواء.

وإذا كانت الزيدية والواقفة بمنزلة واحدة عند الإمامية فيكون حكم الزيدية عندهم كحكم الواقفة، وإليك بعض أحكام الإمامية في الواقفة:

١- روى المجلسي في البحار(٢٦٧/٤٨) بسنده قال: سألت أبا الحسن الرضا(ع) عن الواقفة فقال: يعيشون حيارى ويموتون زنادقة.

٢- وفي البحار(٢٦٣/٤٨) بسنده عن يوسف بن يعقوب قال: قلت لأبي الحسن الرضا(ع) أعطي هؤلاء الذين يزعمون أن أباك حي من الزكاة شيئاً، قال: لا تعطهم فإنهم كفار مشركون زنادقة.

فهذا هو حكم الواقفة عند الإمامية فيكون ذلك على حسب أقوالهم حكم الزيدية.

وروى أيضاً (٣٤/٣٧) عن محمد بن الحسن، عن أبي علي، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير عمن حدثه قال: سألت محمد بن علي الرضا عن هذه الآية{**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ**}[الغاشية/٣،٤].

فقال: نزلت في النصاب والزيدية، والوقفة من النصاب.

ثم قال المجلسي في بحاره بعد إيراده لهذه الأقوال البذية التي كذبت الإمامية فيها حتى على أئمتهم بما عنه بريئون، وله غير قائلين، قال:

وكتب أخبارنا مشحونة بالأخبار الدالة على كفر الزيدية وأمثالهم من الفطحية والواقفة وغيرهم من الفرق المضلة المبتدعة.

وروى الكليني في الكافي(٢٣٥/٨) عن محمد بن سعيد، عن عزوان، قال حدثني عبد الله بن المغيرة قال: قلت لأبي الحسن (ع) إن لي جارين أحدهما ناصب والآخر زيدي، ولا بد من عشرتهما فمن أعاشر.

فقال: هما سيان، من كذب بآية من كتاب الله فقد نبذ الإسلام وراء ظهره، وهو المكذب بجميع الأنبياء والمرسلين، ثم قال: إن هذا نصب لكم، وهذا الزيدي نصب لنا.

وفي بحار الأنوار أيضاً (٢٦٦/٤٨) عن عمر بن يزيد قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فحدثني ملياً في فضائل الشيعة، ثم قال: إن من الشيعة بعدنا من هو شر من النصاب، قلت: جعلت فداك، أليس ينتحلون حبكم ويتبرون من عدوكم؟، قال: نعم.

قال: قلت: جعلت فداك بين لنا نعرفهم، فلسنا منهم، قال: كلا يا عمر ما أنت منهم، إنما هم يفتنون بزيد ويفتنون بموسى.

فانظر أيها الزيدي الذي قد يغتر بأقوال الإمامية، وقد يصدق كذبهم عندما يحاولون الثناء على الزيدية أو على أئمتهم، ليس لأن الزيدية عندهم فرقة محقة أو ناجية، بل لأجل خدع الناس وإبعادهم عن مذهبهم شيئاً فشيئاً، انظر أخي المطلع كيف تجعلنا الإمامية بما ترويه من الروايات المكذوبة المصطنعة من النواصب، ومن الكفار، ومن المكذبين بآيات الله.

وقال الماقاني في تنقيح المقال في علم الرجال (٤٦٩/١): لا شبهة في كون

الزيدية فسقة بحكم الصادق والجواد والهادي عليهم السلام نصاباً أو بمنزلتهم.

وقال يوسف البحراني في كتاب الكشكول (٣٠٧/٣): وأما الزيدية القائلون بإمامته . أي الإمام زيد . فهم عند الإئمة عليهم السلام في عداد النصاب بلا شك ولا ارتياب كما صرحت به أخبارهم المنقولة من كتاب الكشي وغيره.

وروى الخميني في كتابه الأربعون حديثاً وشرحها (٦٣٢،٦٣٣) قال: وفي رواية أخرى عن محمد بن حكيم قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه كوفيان كانا زيديين فقالا: إنا كنا نقول بقول وإن الله من علينا بولايتك فهل يقبل منا شيء من أعمالنا؟.

فقال: أما الصلاة والصوم والصدقة فإن الله يتبعكما ذلك ويلحق بكما، وأما الزكاة فلا، لأنكما أبعدتما حق امرئ مسلم وأعطيتما غيره.

فانظر كيف جعل الخميني بهذه الرواية حكم أعمال الزيدية حكم الباطل الذي لا ينفع صاحبه، وجعله في حكم اللاشيء.

وقال الحاج ميرزا عبد الرسول الأحقاقي الحائري في أحكام الشريعة (٢٢٣/١) قسم العبادات (الطبعة الثانية – لجنة النشر والتوزيع – جامع الإمام الصادق عليه السلام، دولة الكويت) في باب الغسل:

مسألة (١١٢٩) المخالف وسائر الفرق الباطلة من الشيعة كالزيدية والواقفية والفطحية والكيسانية وغيرهم فهم كالكفار، لكن الأحوط وجوب غسلهم.

وقال الحاج ميرزا حسن الحائري الأحقاقي في كتابه أحكام الشيعة (١٨١/١) كالكلام السابق عن إلا أنه قال (فالأظهر أنهم كالكفار).

تهجمات الإمامية على الإمام زيد بن علي عليه السلام

ولتكون الرؤية واضحة نورد شيئاً مما جرى على فلتات ألسن الإمامية، وما كتبوه بأيديهم، وأودعوه مؤلفاتهم في ذم الإمام زيد بن علي عليه السلام، عَلَم الطائفة، وإمام الزيدية، الشهيد السعيد، الذي أجمع على إمامته جميع أهل البيت من أولاد الحسن والحسين عليهم السلام، وقام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومحاربة الظلم والفساد، ومع كل ذلك لم يسلم عرضه المصون من تهجمات الإمامية وتعريضاتهم، ومع أن الإمامية يوردون كثيراً من الأخبار في الثناء على الإمام زيد عليه السلام، ولكن ذلك الثناء مبني على أن زيداً عليه السلام لم يخرج للدعاء إلى نفسه، وإنما خرج للرضا من آل محمد، ومبني على أنه كان يرى برؤية الاثني عشرية في النص على اثني عشر إماماً، وأما إذا كان بخلاف ذلك فسنورد بعض ما كلامهم فيه.

وإليك بعض الروايات التي يطعنون بها في الإمام زيد عليه السلام:

١- روى المجلسي في بحار الأنوار (١٩٦/٤٦) بسنده عن سليمان بن خالد قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: رحم الله عمي زيد، ما قدر أن يسير بكتاب الله ساعة من نهار، إلى آخر الرواية.

٢- ما رواه المجلسي في البحار أيضاً (١٩٤/٤٦) نقلاً عن رجال الكشي بسنده حنان بن سدير قال: كنت جالساً عند الحسن بن الحسين، فجاء سعيد بن منصور وكان من رؤساء الزيدية فقال: ما ترى في النبيذ؟ فإن زيداً كان يشربه عندنا.

قال: ما أصدق على زيد أنه شرب مسكراً، قال: فإن كان فعل، فإن زيداً

ليس بنبي ولا وصي نبي إنما هو رجل من آل محمد يخطي ويصيب.

فانظر إلى هذا الطعن الذي به تسقط عدالة الإمام زيد عليه السلام، كيف تتجاسر الإمامية على روايته في أعلام آل محمد وأئمتهم.

قال المجلسي في مرآة العقول(٢/٢٧٧): واعلم أن الأخبار في حال زيد مختلفة ففي بعضها ما يدل على أنه ادعى الإمامة فيكون كافراً.

تهجمات الإمامية على أئمة الزيدية عليهم السلام

وبما أن الإمام زيد عليه السلام لم يسلم من حقد الإمامية وبغضهم، وتهجماتهم، فبالأولى والأحرى أن لا يسلم غيره من أئمة الزيدية، فقد نال أعراض الأئمة الطاهرين من الإمامية القدح والذم الكثير ليس ذلك إلا لأنهم لم يقولوا بإمامة إثني عشر، وادعوا الإمامة وخرجوا بالسيف على ولاة الجور والظلم، وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، ولم يستتروا ولم يختفوا، بل أظهروا أنفسهم، ونصبوها لحرب أعدائهم.

وعلى سبيل المثال الإمام الحسن بن الحسن الرضا عليه السلام، فقد روى المجلسي في بحار الأنوار (٤٧/٢٧٣) بسنده قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لو توفى الحسن بن الحسن بالزنا والربا وشرب الخمر كان خيراً مما توفى عليه.

والذي توفى عليه الحسن بن الحسن هو دعوة الإمامة فقط، فانظر كيف جعلت الإمامية القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من كبائر المعاصي، بل أشد منها، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ورواية أخرى رواها صاحب مستدرك الوسائل(١٧/٥٠) نقلاً عن الإحتجاج

للطبرسي، عن أبي يعفور قال: لقيت أنا ومعلى بن خنيس عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب فقال: يا يهودي، فأخبرنا جعفر بن محمد عليه السلام فقال: هو والله أولى باليهودية منكما، إن اليهودي من شرب الخمر.

وهذه الرواية بعينها في بحار الأنوار(٢٧٣/٤٧) إلا أنها عن الحسن بن الحسن بدل عبد الله بن الحسن.

فانظر كيف يروون عن الصادق عليه السلام ما هو عنه بريء، وحاشاه عن القول بهذه الأقوال البذية في سادات العترة.

وانظر كيف يكفرون أئمة العترة ويجعلون لهم أسماء اليهود، وهم كفار، ويتهمون أهل البيت بشرب الخمر.

ومما يرونه في الإمام إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، ما رواه في بحار الأنوار(٢٧٣/٤٧) عن الحسين بن خالد الكوفي، عن أبي الحسن الرضا(ع) قال: قلت جعلت فداك، حديث كان يرويه عبد الله بن بكير، عن عبيد بن زرارة، قال: لقيت أبا عبد الله في السنة التي خرج فيها إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، فقلت له: جعلت فداك إن هذا قد ألف الكلام، وسارع الناس إليه، فماذا الذي تأمر به؟.

قال: فقلت: اتقوا الله واسكنوا ما سكنت السماء والأرض، قال: وكان عبد الله بن بكير يقول: والله لئن كان عبيد بن زرارة صادقاً فما من خروج وما من قائم.

وأورد المجلسي في البحار أيضاً رسائل بين الإمام يحيى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن وبين جعفر بن محمد الصادق.

وقد ذكر الحلي في رجاله (٢١٥) الإمام الناصر الأطروش الحسن بن علي بن الحسن بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، وذكره في الضعفاء، وقال: كان يعتقد الإمامة.

وعند الإمامية أن من ادعى الإمامة وهو ليس من الاثني عشر فهو كافر مشرك، كما يروون ذلك في أخبار كثيرة.

فإذا كانت هذه أقوال الإمامية ورواياتها في سادات العترة فما بال غيرهم.

رجال الزيدية في نظر الإمامية

فهذه هي نظرة الإمامية إلى أئمة وأعلام الزيدية، فأما نظرتهم إلى رجال الزيدية عموماً، فنحن نحيل المطلع الكريم إلى كتب الجرح والتعديل عند الإمامية، وبعبارة أوضح كتب الرجال، كرجال الحلي، ورجال الكشي، وتنقيح المقال للماقاني، ورجال ابن داوود الحلي وغيرها، ليطلع على ما يصدره الإمامية في جانب رجال الزيدية من القدح الشديد الذي لم يصدر من أهل السنة فكيف من الشيعة، وأكبر دليل على ما قلناه أنك لا تجد رجلاً من رجال الزيدية ترجم له علماء الإمامية في قسم الثقات، وإنما جميعهم في قسم الضعفاء، وليس هناك توضيح لداعي الجرح، ولا بيان لسبب التضعيف، وإنما ذلك عداوة مذهبية لا غير.

بل إن مما يزيد في التعجب، أنك عند تتبعك لكتب الرجال عند الإمامية تجد أنهم يصرحون بتوثيق بعض رجال الزيدية، ولكن العداوة لم تطب بسببها أنفس الإمامية حتى يذكروهم في الثقات بل يضعوهم في الضعفاء مع التصريح بتوثيقهم، ليكون ذلك فاضحاً للإمامية، وكاشفاً لأسرارهم.

و نذكر ما يدل على ذلك:

ذكر ابن داوود الحلي كثيراً من رجال الزيدية، ولكنه أودعهم في سلة الضعفاء عنده، مع تصريحه بتوثيقهم، ومنهم:

١- **عامر بن كثير السراج**، قال فيه النجاشي: زيدي كوفي ثقة.

٢- **يحيى بن سالم الفراء**، قال النجاشي: زيدي كوفي ثقة.

٣- عبادة بن زياد الأسدي، قال فيه النجاشي: كوفي زيدي ثقة.

ونفس الطريقة سلك ابن مطهر الحلي في رجاله.

فاعجب لهذا التناقض الشديد، والعداء العتيد.

ومع كل ذلك تراهم يروون عن رجال الزيدية ويحتجون بما يوافق أهوائهم، فإذا رووا عنهم شيئاً يخالف مذهبهم، قالوا: الخبر ضعيف لأن رجاله من الزيدية.

فهذا الذي أوردناه بعض ما أمكن إيراده مما تدين به الإمامية في الزيدية، أوردناه وحكيناه في هذا البحث المتواضع - وإن لم يكن مقصوداً بالبحث - لكي يكون الزيدية على حذر مما تدعيه الإمامية من أُخُوَّتِهِم لهم، ومحبتهم لهم، وأن ذلك مجرد دعوى تبغي الإمامية من ورائها بالزيدية شراً كثيراً، وغدراً ومكراً، ويريدون بذلك إبعاد الزيدية عن معتقداتهم، وتهوين ذلك في نفوسهم، حتى يتنازلوا عن أصول مذهبهم القويم، وعند ذلك يكونوا لقمة سائغة للإمامية.

وليس غرضنا بذلك إثارة النعرات والخلافات، وإنما غرضنا كشف الحقائق، ليتبين الكاذب من الصادق، والمؤمن الحق من المنافق.

خاتمة

وبهذا نكون قد أنهينا البحث فيما يتعلق بالنص، وقد ذكرنا من الحجج والوجوه ما فيه مقنع وكفاية لأهل الإنصاف، المبتعدين عن التعصب والإعتساف، فعلى الباحث عن الحق أن يخلع قيود التعصب من عنقه، وأن ينصب طريق الحق بين عينيه، فأين ما وجد الحق اعتنقه، وسار معه ولزمه، بدون تعصب للأباء والأجداد.

واعلم أنه إذا بطل ما تحتج به الإمامية من النص بطل سائر فروع مذهبهم من قولهم بالعصمة والتقية وعلم الغيب وغيرها، فإن أصل مذهبهم هو النص، فإذا بطل النص، بطل مذهبهم.

بعض أقوال الإمامية التي ترفضها الأخلاق

واعلم أيها المطلع الكريم: أن للإمامية مذاهب وأقوالاً تقشعر منها الجلود، وتأنف منها الشيم، وترفضها الأخلاق والقيم، ولا تتناسب مع التقوى والشريعة، وسنذكر تلك الأقوال التي يقولون بها ومع ذلك كله ينسبونها إلى الأمة الهداة عليهم السلام وهم مبرؤون من كل ذلك، فمن ذلك ما يلي:

١. قولهم بالمتعة، وحتى يكون البحث منصفاً فلنتعرف أولاً على مرادهم بالمتعة، وماذا يشترطون فيها؟، ولننقل من كلام علمائهم ومؤلفاتهم ما يدل على تعريف المتعة عندهم، ويمكن أن نجعل أقوالهم في المتعة على نقاط:

أ- أنه لا يشترط فيها ولي ولا شهود، بل يتفق الرجل والمرأة وبهذا ينعقد النكاح عندهم.

قال حسين الطبرسي في مستدرك الوسائل (١٤/١٩٣/الباب٢٩) نقلاً عن كتاب فقه الرضا: اعلم يرحمك الله أن وجوه النكاح الذي أمر الله عزوجل بها أربعة أوجه، إلى قوله: الوجه الثاني نكاح بغير شهود ولا ميراث وهي نكاح المتعة.

وفي المستدرك أيضاً(١٤/٤٥٣/الباب٤) عن كتاب نوادر أحمد بن محمد بن عيسى بسنده عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال سألته عن المتعة فقال: الق عبدالملك بن جريج فاسأله عنها، فإن عنده منها علماً، فلقيته فأملى علي منها شيئاً كثيراً فكان فيما روى لي قال: ليس فيها وقت ولا عدد، إنما هي بمنزلة الإماء يتزوج منهن كم شاء بغير ولي ولا وشهود، وإذا انقضى الأجل بانت منه

بغير طلاق...الخ.

ب – ليس لها حد ولا عدد، وقد تقدم ما يدل على ذلك، وهذا تأكيد:

في المستدرك(١٤/٤٢٩/ باب٨) رواية عن الشيخ المفيد في رسالة المتعة: عن أبي بصير أنه ذكر للصادق(ع)هل هي من الأربع؟ فقال: تزوج منهن ألفاً.

وفي المستدرك أيضاً(١٤/٤٧٠/باب٢٤)عن أبي جعفر(ع)قال في المتعة:ليست من الأربع، لأنها لا تطلق ولا ترث، وإنما هي مستأجرة.

ج – تجوز ولو بالمجهولة.

في المستدرك(١٤/٤٧٨/باب٩) عن رسالة المفيد في المتعة، عن أبي عبد الله(ع) في المرأة الحسناء ترى في الطريق ولا يعرف أن تكون ذات بعل أو عاهرة فقال: ليس هذا عليك، إنما عليك أن تصدقها.

د– لا تجوز إلا لمن عرفها دون من جهلها.

في وسائل الشيعة(٢١/٨/ باب١) قال الرضا: المتعة لا تحل إلا لمن عرفها، وهي حرام عل من جهلها.

يالله العجب من هذا التخصيص الذي ليس عليه أثرة من علم، ولا دليل من فهم.

هـ– تصح بالأبكار بغير إذن آبائهن.

في المستدرك (١٤/٣١٩/باب٨) عن الشيخ المفيد في رسالته في المتعة، عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن رجاله مرفوعاً إلى الأئمة، منهم محمد بن مسلم قال: قال أبو عبد

الله عليه السلام: لا بأس بتزوج البكر إذا رضيت من غير إذن أهلها.

وفي التهذيب للطوسي(٧/٢٥٤/باب٢١) سئل أبو عبد الله عن التمتع من الأبكار اللواتي بين الأبوين فقال: لا بأس ولا أقول كما يقول هؤلاء الأقشاب.

وفي التهذيب نفس المصدر عن أبي سعيد القماط عمن رواه قال قلت لأبي عبد الله(ع) جارية بكر بين أبويها تدعوني إلى نفسها سراً من أبويها فأفعل ذلك، قال: نعم، واتق موضع الفرج، قال قلت: فإن رضيت، قال: وإن رضيت بذلك لأنه عار على الأبكار.

و- كونها من السنن المؤكدة التي لا ينبغي تركها.

في المستدرك(١٤/٤٥١/باب٢) عن المفيد في رسالة المتعة بسنده عن بكر بن محمد عن الصادق، قال سئل عن المتعة فقال: أكره للرجل أن يخرج من الدنيا وقد بقيت خلة من خلال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تقضَ.

ز- قف عل التناقضات العجيبة.

بينا هي فيما تقدم ذكره خلة ينبغي عدم تركها قد تحولت إلى مكروهة:

في المستدرك(١٤/٤٥٥/باب ٥) عن نوادر أحمد بن محمد بن عيسى قال: قال لي محمد بن أبي عمير عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عن المتعة فقال: لا تدنس نفسك بها.

قال وسمعت ابن أبي عمير عن علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن(ع) عن المتعة؟ فقال: ما أنت وذاك وقد أغناك الله عنها.

وعن الفضل أنه سمع أبا عبد الله (ع) يقول في المتعة: دعوها أما يستحي أحدكم أن يرى في موضع العورة فيدخل بذلك على صالح إخوانه وأصحابه.

وفي الوسائل(٢١/٣٠/باب٩) عن أبي عبد الله عليه السلام في المتعة قال: ما يفعلها عندنا إلا الفواجر.

ح – روايات النهي والتحريم.

ومع كل هذا وذاك ترى رجال الإمامية يروون روايات النهي عنها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر.

في التهذيب للطوسي(٧/٢٥١/باب٢١) عن محمد بن أحمد بن يحيى ن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن آبائه عن علي عليهم السلام قال: حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة. وهو في الإستبصار والوسائل وغيرها من كتبهم.

يا ترى ما هو موقفهم من هذه الروايات؟ هل يضعفونها أم يتأولونها؟ وبماذا سيتأولونها؟.

إنهم لا يضعفونها، بل يتأولونها بالتقية؟!!ياللعجب!!!!.

أي تقية هذه التي فيها التحليل للحرام والتحريم للحلال، فيها الإلتباس على الناس، فيها الإلغاز والتعمية، فيها التناقض بين الأحكام، فيها الإغراء بالمعصية، فيها فتح المجال للتلعب بالدين باسم التقية، فيها إتاحة الفرصة لأعداء الإسلام على نقضه، فيها جواز الكفر بالله باسم التقية، فيها المفاسد العظيمة التي تدخل على الدين وأهله؟ فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ومن أين لكم – يا رجال التقية – بأن هذه الروايات هي التي للتقية – على فرض القول بالتقية – وأن عكسها ليست للتقية؟ فإذا أتى رجل من غيركم وادعى أن ما تروونه عن الإئمة وهم منه بريؤون هو الذي للتقية وغيره هو صريح الحق، كيف الجواب عليه، وما هي الطريق التي من خلالها نستطيع معرفة ما هو التقية من غيره؟.

يا سبحان الله، ما هو الفرق إذاً – على القول بجواز المتعة – بين المتعة وبين الزنا، وهل الزنا إلا ما تبيحه الإمامية من المتعة بدون ولي ولا شهود ولا طلاق ولا ميراث ولا عدة عليها منه، بل عليها لغيره، وأنها كالمستأجرة؟.

وفي أي شرع يجوز استئجار الفروج بمال معلوم إلى أجل معلوم؟ أين حرمة الفروج والأعراض؟ وأين حرمة المرأة التي شرعها لها الإسلام؟ وأي امرأة تسمع آيات الله الكريمة كقوله تعالى: **{وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى}**[الأحزاب/٣٣]، تخرج لتعرض نفسها لمن يتمتع بها؟ وهي مع ذلك تدعي الإسلام، أين هذا من تعاليم الإسلام، وشرع محمد بن عبد الله عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام؟.

إذاً لماذا جعل الله تعالى ولاية النكاح بالنساء إلى أوليائهن كما قال الله تعالى**{فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ}**[النساء/٢٥]، ولم يكله إليهن كما جعلت الإمامية للأبكار المتعة بغير إذن آبائهن.

سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم.

ولماذا قال الله تعالى **{وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لا يَجِدُونَ نِكَاحاً حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ}**[النساء/٢٤]، ولم يقل فليتمتعون حتى يغنيهم الله؟ وإن زعموا أن معنى لا

يجدون نكاحاً أي ولا حتى متعة، فقد كذبوا لأن النكاح لا يطلق على المتعة لا لغة ولا شرعاً ولا عرفاً، ولم ترد آية في القرآن الكريم، ولا حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيه لفظ النكاح ويراد به المتعة.

فإن قالوا: قال الله تعالى **{مَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً}**[النور/٣٣]، والإستمتاع معناه التمتع.

قلنا: الأجور معناها المهور بدلالة قوله تعالى: **{فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ}**[النساء/٢٥]، أي مهورهن، وقوله تعالى **{يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ}**[الأحزاب/٥٠]، أي مهورهن، والمهر لا يذكر إلا مع النكاح الدائم، ولا يطلق على مال المتعة عند الإمامية مهراً إنما هو أجرة.

والحمد لله كثيراً، بكرة وأصيلاً، ونسأله أن يجعل الأعمال خالصة لوجهه الكريم، وأن يهدينا إلى صراطه المستقيم، وأن يوفقنا لاتباع الحق القويم، وأن يسلك بنا نهج السنة والكتاب، وأن يرشدنا للحق والصواب، وأن يعيننا على التمسك بعترة النبي المختار، وأن يجعلنا من عباده المتقين الأبرار، وصلى الله وسلم على النبي المختار وآله الأطهار، ما دار فلك وسار، واختلف الليل والنهار.

إبراهيم يحيى عبد الله الدرسي وفقه الله وثبته

صعدة . الحمزات

يوم الخميس الموافق ٧شهر رجب الأصب

١٤٢٤هـ/٨/٢٠٠٢م

الفهرس